

كتاب الصوم

obeikandi.com

كتاب الصوم

وفيه ثمانية أبواب :

الباب الأول

فى وجوب الصوم بالرؤية والشهادة

أخبرنا الشافعى رحمته الله ، أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فاقدروا له » .

وكان عبد الله يصوم قبل الهلال بيوم . قيل لإبراهيم بن سعد يتقدمه؟ قال : نعم .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » .

وقد أخبرنا المزنى ، عن الشافعى ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروا الهلال ، فإن غم عليكم فاقدروا له » .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الترمذى (١) .

أما مالك : فأخرجه بالإسناد واللفظ للرواية الثانية إلا أنه قال فيها : « فاقدروا له » وأخرج الأولى : عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » .

فأما البخارى : فأخرج الأولى عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب بالإسناد . وأخرج الثانية : عن القعنبي ، عن مالك بالإسناد واللفظ ولم يقل : « لا تفطروا حتى تروه » .

وأما مسلم : فأخرج الأولى عن حرملة ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، وأخرج الثانية : عن يحيى بن يحيى ، وقتيبة ، وابن حجر ، عن ابن

(١) مالك فى الموطأ ٢٨٦ ، والبخارى فى الصوم (١٦٠٠) (١٩٠٦ ، ١٩٠٧) ، ومسلم فى الصيام (١٠٨٠/٨ ، ٩) ، وأبو داود فى الصوم (٢٣١٩ ، ٢٣٢٠) ، والنسائى فى الصوم ١٣٤/٤ .

وهب، عن إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار .

وأما أبو داود : فأخرج الأولى عن سليمان بن داود ، عن حماد ، عن أيوب ، عن نافع الحديث / وقال فيه : فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعاً وعشرين نظر له ، فإن رأى فذاك وإن لم يرَ ولم يحلّ دون منظره سبحانه ولا فترة أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره سبحانه أو فترة أصبح صائماً . قال: فكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا حاجة بهذا الحساب . وأخرج الرواية الثانية بهذا الإسناد الذى له أيضاً .

ب/٦٣

وأما النسائى : فأخرج الرواية الأولى والثانية عن الربيع بن سليمان ، عن ابن وهب، عن يونس ، عن ابن شهاب .

يريد بالهلال أولاً : هلال رمضان ، ويريد به ثانيًا : هلال شوال ، ولم يصف الهلال أولاً وآخرًا إلى شهر للعلم به ، فإن الصوم والفطر متعلق بهلال رمضان وشوال فذكره للصوم والفطر قام مقام الإضافة .

وغم الهلال على الناس غمًا فهو مغموم : إذا ستره عنهم - غيام وغيره ، وكذلك أغمى الهلال وغمى ، وإنما بنى الفعل لما لم يسم فاعله ، للعلم بالفاعل الذى يغمه وهو الله - سبحانه وتعالى - بما يحول بينه وبين أعين الناظرين ، وأصل الكلمة من الغم الستر والتغطية ، تقول : غمته فإن غم أى غطيته ، ويقال : أمر غمه أى مبهم ملتبس ، وقدرت الشيء أقدره وأقدره بالضم والكسر إذا نظرت فيه وقدرته ، قال الأزهرى : قدر يقدر ويقدر من القدرة ضد العجز فأما قدرت الشيء أقدره فلم أسمعهُ إلا مكسورًا . وأما معنى الكلام: فإنه يريد قدروا عدد الشهر حتى تكملوا ثلاثين يومًا ، وهكذا قوله فى الحديث الآخر : فأكملوا العدة .

وقوله : «فعدوا ثلاثين» ، قال أبو العباس بن شريح : يعنى قوله : «فاقدروا له» أى : قدروا / له منازل القمر ، فإنها تبين لكم أن الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون ، قال: وهذا خطاب لعوام الناس الذين لا يحسنون تقدير المنازل ، قال: وهذا نظير المسألة المشكلة تنزل بالعالم الذى أعطى الاجتهاد فى تبين صوابها فأمر باجتهاد رأيه ونهى عن تقليد العلماء فيها حتى يتبين له الصواب كما يكون لهم ، وأما عوام الناس الذين لم يؤتوا له الاجتهاد فلهم تقليد أهل العلم .

أ/٦٤

قال الأزهرى : والقول الأول عندى أصح وأوضح ، وأرجو أن يكون قول أبى العباس غير خطأ . والله أعلم .

والهاء فى «له» ، تعود إلى الهلال أى فقدروا للهلال وقت طلوعه وظهوره ، بأن تستكملوا العدة التى يجوز أن يظهر فيها ، وذلك باستكمال شعبان ثلاثين وهو منتهى الأمد الذى لا شبهة فى ظهوره عند انقضائه ، فإنه قد يظهر عند انقضاء تسع وعشرين من شعبان ، ولكن إذا غم فى التاسع والعشرين قدر له الاستكمال وقال عمر بن عبد العزيز : أحسن ما يقدر له أنا إذا رأينا هلال شعبان لكذا أو كذا فالصوم إن شاء الله لكذا وكذا ، إلا أن يبدأ الهلال قبل ذلك ، وعلى هذا تدل سائر الروايات عن ابن عمر ، وأبى هريرة ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وعائشة وغيرهم ، حين أمر النبى ﷺ عند عدم الرؤية بإكمال العدة .

والفترة : الغبرة المرتفعة فى الجو ، وقول : «الشهر تسع وعشرون» ، يريد أنه يكون تسعاً وعشرين ليلة ، فالشهر مبتدأ والتسع وعشرون خبره . وهذا اللفظ يدل على أن هذا الحكم مطرد فى كل / شهر وليس الأمر على ذلك ؛ لأن بعض الشهور ٦٤/ب ثلاثون وبعضها تسع وعشرون ، وإنما يصح هذا الكلام إذا كانت الألف واللام فى الشهر لاستغراق الجنس ، فإن كانت للخصوص يريد به الشهر المشار إليه فيصح المعنى ، ولكن ما يريد ذلك إنما هو حكم عام فى الأشهر ، وحينئذ يكون التقدير ما قلناه أولاً هو أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين . ويعضد ذلك قوله : «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» .

وإنما أراد النبى ﷺ بهذا القول بيان ما كان موهوماً أن يخفى عليهم ؛ لأن الشهر فى العرف وغالب العادة ثلاثون فوجب أن يكون البيان فيه مصروحاً إلى ما يخالف الحال المألوفة وهو التسع والعشرون فقال : «الشهر تسع وعشرون» وهذا الأمر وإن كان معتاداً عند العرب مألوقاً ، إلا أنه فى أول الإسلام وتحديد أحكام الشريعة التى لم تكن مألوفة مشكل الأمر ، فأراد أن يعرفهم أن الشهر وإن كان فى بعض الأوقات يكون ناقصاً عن الثلاثين فإنه فى حكم التمام ، فكل ما هو منوط بالثلاثين وهو منوط بالتسع والعشرين ، حتى لو نذر أن يصوم شهراً بعينه فكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين أجزاء .

وفى رواية الشافعى : «إذا رأيت الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا» وفى رواية الموطأ : «لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه» . ولفظ رواية الشافعى أحسن موقعاً فى هذا المقام ؛ وذلك أن الحديث مسوق لبيان فرض الصوم والأمر أن ذلك مقترن بوقت مخصوص عن الصوم ، مترتب على وجود ذلك الوقت ، فإذا/ شرع فى الصوم ، فكان تقديم ذكر رؤية الهلال على ذكر الصوم أولى ليكون ٦٥/أ

مطابقاً للوجود ، ثم إذا كان الغرض الأمر بالصوم فذكره بلفظ الأمر مرتباً على شرطه أولى من ذكره بلفظ النهي مقدماً في الذكر على شرطه ، فأما رواية الموطأ فإنما تكون حسنة الموقع لو وردت عقيب اختلاف جرى بين الصحابة في صوم يوم الشك ؛ فإنهم كانوا يكونون قد سألوا النبي ﷺ عن صوم ذلك اليوم المشكوك فيه فقال لهم : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه » وهذا التقدير لو وقع لم ينفرد به هذا اللفظ عن رواية الشافعي ، فإنها أيضاً تطابق هذا التقدير ، ويصلح أن يكون جواباً لهذا السؤال المقدر ، ولكن مع هذا التقدير يتمحض ذلك اللفظ في الاستحسان والإيراد ، وإن كان الثاني يدل عليه أيضاً ولكن دون ذلك .

وقوله في رواية أبي داود : وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب ، يريد أنه كان يفعل هذا الفعل في شعبان احتياطاً للصوم ، ولا يأخذ بهذا الحساب في شهر رمضان ولا يفطر مع الناس ، ولو صام إحدى وثلاثين يوماً . وقول الشافعي في آخر الحديث : فكان ابن عمر يصوم قبل الشهر بيوم يفسره قول أبي داود .

والذي ذهب إليه الشافعي : أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال واستكمال عدة شعبان ثلاثين ، وهو قول عامة الفقهاء ، وحكى عن قوم أنهم قالوا : يجتهد في ذلك ويرجع إلى قول المنجمين ولا تعويل عليه عند المحققين من العلماء ، وأما تقديم الصوم على رمضان / بيوم أو يومين فإنه مكروه ، وسواء صامه عن رمضان أو شعبان فرضاً أو تطوعاً ؛ إلا أن يصادف صوماً يصومه ، وبه قال الأوزاعي .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يكره صومه من شعبان ، واختلف فيه عن أحمد ، فأما صومه على أنه من رمضان فقد روى عن عمر ، وعلى ، وحذيفة ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأنس ، وأبي وائل ، وعكرمة ، وابن المسيب ، والشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي ؛ أنه لا يجوز صومه على أنه من رمضان .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن حنين ، عن ابن عباس قال : عجبت ممن يتقدم الشهر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه » رواه المزني عن الشافعي بهذا الإسناد ، وقال : عجبت لمن يقدم ، وقال رسول الله ﷺ : « إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » .

هذا حديث صحيح أخرجه مالك وأبو داود والترمذى والنسائى (١).

فأما مالك : فأخرجه ، عن ثور بن زيد الديلى ، عن ابن عباس ، وذكر زيادة الرواية الثانية .

وأما أبو داود : فأخرجه أتم من هذا عن الحسن بن على ، عن حسين بن زائدة ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين ، إلا أن يكون شىء يصومه أحدكم ، ولا تصوموا حتى تروه فإن حال دونه غمامة فأتموا العدة ثلاثين ، ثم أفطروا الشهر تسع وعشرون » .

وأما الترمذى : فأخرجه عن قتيبة ، عن أبى الأحوص ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصوموا قبل / رمضان ، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، وإن حالت دونه غيامة فأكملوا ثلاثين يوماً » .

وأما النسائى : فأخرجه عن محمد بن عبد الله بن يزيد ، عن سفيان بالإسناد وأخرج رواية المزنى عن الشافعى .

هذا الحديث مسوق لبيان ما ذهب إليه الشافعى من كراهية تقدم رمضان بيوم ، وأن ابن عباس أنكر ذلك بقوله : عجت لمن يتقدم الشهر على من يصومه ، واستدل بالحديث . والغيامة بياء : من تحتها نقطتان : الظلمة والغبرة . قال أبو عمرو : والغيامة كل ما أظل الإنسان فوق رأسه من سحب أو غيره ، أو ظلمة . وحال الشىء بين الشىء إذا حصل فيما بينهما .

وقوله فى هذا الحديث : « لا تصوموا حتى تروه » هذا اللفظ يبين لك ما قلناه فى حديث ابن عمر والترجيح بين لفظى الروائين ، وذلك أنه فى هذا المقام لم يكن غرضه إلا جواب من أراد أن يتقدم رمضان بصوم يوم قبله ، وذلك فى قوله : عجت لمن يتقدم الشهر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « لا تصوموا حتى تروه » فكان هذا اللفظ الوارد على جهة النهى ، وتقديمه على شرطه لا بقاء هذا الموضع حسناً فى هذا المقام كما أشرنا إليه .

وأخبرنا الشافعى رحمته الله ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عروة ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال : « لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين ، إلا أن يوافق

(١) مالك فى الموطأ ص ٢٨٧ ، وأبو داود فى الصوم (٢٣٢٧) ، والترمذى فى الصوم (٦٨٨) ، والنسائى فى الصيام ٤/١٣٣ .

ذلك صوماً كان يصومه أحدكم . صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين » .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا عمرو بن أبى سلمة ، عن الأوزاعى قال : حدثنى يحيى وابن أبى كثير قال : حدثنى أبو سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا بين يدى رمضان بيوم ولا يومين / إلا رجل يصوم صوماً فليصمه » . ب/٦٦

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا مالكاً (١) .

أما البخارى : فأخرجه عن مسلم بن إبراهيم ، عن هشام ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، وذكر الرواية الثانية .

وأما مسلم : فأخرجه عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وأبى كريب ، عن وكيع ، عن على بن المبارك ، عن يحيى بن أبى كثير ، وذكر الثانية .

وأما أبو داود : فأخرجه بإسناد البخارى ولفظه .

وأما الترمذى : فأخرجه عن أبى كريب ، عن عبدة بن سليمان ، عن محمد بن عمرو وذكر الرواية الأولى ، وزاد : « ثم أفطروا » .

وأما النسائى : فأخرجه عن عمران بن يزيد بن خالد ، عن محمد بن شعيب ، عن الأوزاعى بإسناد الثانية نحوها .

قوله : « لا تقدموا » أى : لا تتقدموا بحذف التاء الواحدة تخفيفاً والمحدوفة هى تاء المضارعة ، ويدل عليه ظهورها فى الرواية الثانية ، وقد ذكرنا ذلك مستوفاً قبل هذا . ومعنى قوله : « إلا أن يوافق ذلك صوماً يصومه أحدكم » يريد أن يكون عليه نذر صوم أيام الخميس مثلاً ، فكان يوم الشك يوم خميس ، أو كان من عادته أنه يصوم يوم الاثنين مثلاً تطوعاً فأيقن أن يوم الشك كان يوم الاثنين فإنه يصوم ذلك اليوم استصحاباً لعادته أو لنذره ، ثم لما ذكر النبى ﷺ الحكم فى النهى عن صومه إلا لمن وافقه صومه قيد ذلك الحكم بقضية مطردة ، فقال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فكان ذلك زيادة فى البيان وتأكيده .

وقوله : « إلا رجل » استثناء من غير موجب ، والمستثنى منه هو الضمير فى يتقدموا ، التقدير : لا يتقدم إلا الرجل فأبدل المفرد من الجمع ؛ لأن الضمير فى

(١) البخارى فى الصوم (١٩١٤) ، ومسلم فى الصيام (٢١/١٠٨٢) ، وأبو داود فى الصوم (٢٣٣٥) ، والنسائى فى الصوم ١٤٩/٤ .

يتقدموا لجماعة .

وساق هذا الحديث لبيان ما ذهب إليه / الشافعي من كراهة صوم يوم الشك ، ١/٦٧
إلا لمن وافقه صوم كان يصومه ، وقد ذكرناه .

قال الشافعي : وبهذا كله نأخذ، والظاهر من أمر رسول الله ﷺ : « أن لا يصام حتى يرى الهلال ولا يفطر حتى يراه » على معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال ، وإن خفتم أن يكون قد رآه غيركم ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ، يعني فيما قبل الصوم من شعبان ، ثم تكونون على يقين من أن لكم الفطر لأنكم قد صتمتم كمال الشهر . وابن عمر سمع الحديث كما وصفت وكان يتقدم ابن عمر رمضان بيوم . وحديث الأوزاعي : « لا تصوموا إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم » يحتمل ما ذهب ابن عمر إليه في صومه قبل رمضان ، إلا أن تصوموه على ما كنتم تصومونه متطوعين ، لا أن واجباً أن تصوموه إذا لم يروا الهلال .

ويحتمل خلافه من النهي عن أن يوصل بربضان شيء من الصوم ، إلا أن يكون رجل اعتاد صوماً من أيام معلومة يوافق بعض ذلك الصوم يوماً يصل شهر رمضان . قال الشافعي : فاختيار أن يفطر الرجل يوم الشك في هلال رمضان ، إلا أن يكون يوماً كان يصومه واختار صيامه ، وأسأل الله التوفيق .

وأخبرنا الشافعي رحمته : أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلاً شهد عند علي رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا وقال : أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان .

قال الشافعي : لا يجوز عن رمضان إلا شاهدان ، وقد قلنا قبل هذا : إن وجوب صوم رمضان بأمرين : أحدهما : رؤية الهلال . والآخر : باستكمال شعبان / ثلاثين .

ب/٦٧

والرؤية إما أن تكون مشاهدة للصائم ، أو مسموعة عن من حصلت له . وهذا الحديث يتضمن أحد قسمي الرؤية وهو الشهادة .

والذي ذهب إليه الشافعي رحمته : أن شهر رمضان يثبت برؤية شاهدي عدل، سواء كانت مصحية أو مغيمة ، فأما شهادة الواحد ففيها قولان : أحدهما : لا يقبل كشوال . والثاني : يقبل لأن فيه اختيار لأمر العبادة بخلاف شوال . قال صاحب

الشامل : المنصوص عليه فى الكتب القديمة والحديثة أن الصوم يجب بشهادة واحد ، وروى عن البويطى : أنه لا يجب إلا بشاهدين ، ففى المسألة إذا قولان : أحدهما : أنه يثبت بواحد ، وبه قال أحمد فى الصحيح عنه ، وإليه ذهب ابن المبارك . والثانى : لا يقبل إلا بشهادة اثنين وبه قال مالك ، والليث ، والأوزاعى ، وإسحاق . وقال الثورى مرة : شهادة رجلين أحب إلى ، وقال : تجوز شهادة رجل وامرأتين فى الأهله .

وقال أبو حنيفة : فى الصحو لا يقبل إلا الاستفاضة . وفى الغيم : تقبل فى هلال رمضان شهادة واحد ، وفى غيره لا يقبل إلا شهادة اثنين .

فأما شهادة الإفطار فلا تثبت إلا بشاهدين قولاً واحداً ، وبه قال عامة الفقهاء . وقال أبو ثور : تقبل فيه شهادة الواحد قياساً على الإخبار ، وهو عنده إخبار عن شاهد فله أسوة أخبار الديانات .

وهذا القول المحكى فى آخر الحديث عن الشافعى ، أنه قال : لا يجوز على رمضان إلا شاهدان ، هو أحد قوليه اللذين ذكرناهما . ومستند هذا القول هو ما تقدم فى هذا الحديث من قول على - كرم الله وجهه - أصوم يوماً من شعبان ، أحب إلى أن أفطر يوماً فى رمضان ، فإن هذا القول يدل على أن علياً لم يكن معولاً / على قول هذا الشاهد الواحد لانفراده بالرؤية ولكنه لم يكذبه احتياطاً لباب العبادة . وقال : أكثر ما فى الباب إن كان هذا كاذباً أن أكون قد صمت يوماً من شعبان وإن كان صادقاً وأفطرت بناء على تكذيبه أكون قد أفطرت يوماً من رمضان ، فلهذا الظن من على يحتمل أن يكون قال الشافعى ما قاله .

١/٦٨

وفيه بعد ، وقد استدل من ذهب إلى جواز صوم يوم الشك بهذا القول من على ، فإن علياً لم يكن شاكاً إلا على تقدير اتهامه للشاهد ، ولو كان عنده غير متهم لم يقل أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان . والله أعلم .

والذى حكاه البيهقى ، عن الشافعى رحمته الله ؛ أنه قال : فإن لم ير العامة هلال شهر رمضان ورآه رجل عدل فأرى أن أقبله للأثر والاحتياط ، ثم ذكر هذا الحديث عن على ، ثم حكى البيهقى فى آخره قال الربيع : قال الشافعى بعد : لا يجوز على شهر رمضان إلا شاهدان . قال الربيع : وفى موضع آخر قال الشافعى : إن كان على أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشهورة لا معنى الإلزام . قال الربيع : قال الشافعى : وقال بعض أصحابنا لا أقبل عليه إلا شاهدان ، وهذا القياس على كل معنى استدل عليه بيئته .



الباب الثاني
في جائزاته وشروطه

obeikandi.com

الباب الثاني في جائزاته وشروطه

أخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر ، عن أبي يونس مولى عائشة ؛ أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسمع : إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أتم الصوم ذلك اليوم » فقال / الرجل : إنك لست مثلنا ؛ قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى » .

هذا حديث صحيح أخرجه مالك ومسلم وأبو داود ، هكذا عن عائشة رضي الله عنها .

وقد أخرج البخاري : عن عائشة وأم سلمة معاً هذا ^(١) المعنى . وكذلك أخرجه الترمذي عنهما مختصراً ^(٢) . وأخرجه النسائي عن أم سلمة مختصراً والمعنى متفق عليه من الجماعة .

وأما لفظ هذه الرواية فإن مالكا أخرجه بالإسناد واللفظ وقال فيه : إن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب . وقد عاد الشافعي وأخرج هذه الرواية في كتاب «اختلاف الحديث» .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، عن إسماعيل ابن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر .

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعني ، عن مالك ، وقال : أعلمكم بما أتبع .

قوله صلى الله عليه وسلم : « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام » فيه من الفائدة ما لا يخفاه به ؛ وذلك لما سأل عن حاله إذا أصبح جنباً وهو صائم أراد أن يجيبه بأبلغ ما تكون من الأجوبة التي تقرر في نفسه الجواب عن مسأله وأخبره أنه تحدث له هذه الحال التي سأل عنها وبأنه يصوم معها وإن لك في أسوة وفي قدوة لأنه مع كونه أكثر احتياطاً في

(١) مالك في الموطأ ص ٢٨٩ ، والبخاري في الصوم (١٩٢٥ ، ١٩٢٦) ، ومسلم في الصيام (٧٩/١١١٠) ،

وأبو داود في الصوم (٢٣٨٩) .

(٢) الترمذي في الصوم (٧٧٩) وقال : حسن صحيح .

أمر الدين من أمته وأشد تحريماً وأكثر مؤاخذة إذا كان يباشر هذا الأمر فما الظن بآحاد الأمة ؟ ولأنه ﷺ مشرع فإذا فعل فعلاً ولم يعتبر بمنع أمته من فعل مثله ، كان ذلك الفعل إما واجباً أو مباحاً أو مندوباً أو غير ذلك ، ولما كان السائل قد ذكر أن النبي ﷺ غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فبين الفرق بينه وبين آحاد أمته ، ١/٦٩ اعترض عليه بما قال ظناً منه أن مغفرة الله تحمله على التسامح والتساهل في الأخذ بالعزيمة ، فقال له النبي ﷺ بعد ما غضب : « والله إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى » فصدر كلامه بالقسم تأكيداً له ، ثم إنه يغض من نفسه ويضع من حقه فقال : « إنى لأرجو » ولم يقل : « إنى أخشاكم وأعلمكم » إنما جعل ذلك تعليقاً بالرجاء ، مستعملاً صالح الأدب في قوله وفعله مع الله عز وجل .
وقوله : « وأعلمكم بما أتقى » أى بما أحذر وأحتاط فيه لنفسى .

والذى ذهب إليه الشافعي : أن من أصبح جنباً فى شهر رمضان من جماع أو احتلام لم يؤثر ذلك فى صومه ، وإنما يلزمه الاغتسال للصلاة ، وروى ذلك عن على ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبى الدرداء ، وأبى ذر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وأم سلمة ، وإليه ذهب جميع الفقهاء وقال الحسن : يصوم ويقضى ، وروى ذلك عن أبى هريرة ، وسالم بن عبد الله . وقال طاوس وغيره : إن كان علم بجنابته ففرط فى الاغتسال حتى أصبح لم يصح صومه ، وإن لم يعلم حتى أصبح لم يجب عليه قضاؤه . وقال النخعي : يجزيه فى التطوع ويقضى فى الفرض .

وقال الشافعي : من احتلم فى نهار رمضان اغتسل ولم يقض ؛ لأنه بغير اختياره كما إذا ذرعه القيء . والله أعلم .

وقد أخرج الشافعي رضي الله عنه فى كتاب « اختلاف الحديث » من المسند ، عن مالك ، عن سمى مولى أبى بكر ، أنه سمع أبى بكر بن عبد الرحمن يقول : كنت أنا وأبى عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة ، فذكر له أن أبى هريرة يقول : من أصبح جنباً ١/٦٩ أظفر ذلك / اليوم ، فقال مروان : أقسمت عليك يا أبى عبد الرحمن لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألها عن ذلك ، قال أبو بكر : فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة ، فسلم عليها عبد الرحمن وقال : يا أم المؤمنين ، إنا كنا عند مروان فذكر له أن أبى هريرة يقول : من أصبح جنباً أظفر ذلك اليوم ، قالت عائشة : ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله ﷺ يفعل ، قال عبد الرحمن : لا والله ، فقالت عائشة : فأشهد على رسول الله ﷺ ؛

أنه كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم . قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك ، فقالت مثلما قالت عائشة ، فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قالتا وأخبره ، فقال مروان : أقسمت عليك يا أبا محمد لتركبن دابتي بالباب فلتأتين أبا هريرة فلتخبرنه بذلك ، فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر ذلك له ، فقال أبو هريرة : لا علم لى بذلك إنما أخبرنيه مخبر .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم (١) .

وقد روى الشافعى أيضاً عن سفيان ، عن سمى ، عن عائشة أنها قالت : كان النبى ﷺ يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه .

وأخرج أيضاً من رواية المزنى عنه ، عن مالك ، عن عبد ربه بن سعيد بن قيس ، عن أبى بكر بن عبد الرحمن ، عن عائشة وأم سلمة أمى المؤمنين قالتا : كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع غير احتلام فى رمضان ثم يصوم ذلك اليوم .

وهذا أيضاً حديث أخرجه مسلم والترمذى (٢) .

١/٧٠ قال الشافعى : فأخذنا بحديث / عائشة وأم سلمة زوجى النبى ﷺ دون ما روى أبو هريرة ، عن رجل ، عن رسول الله ﷺ لمعان منها : أنهما زوجتاه ، وزوجتاه أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سماعاً أو خبراً . ومنها : أن عائشة مقدمة فى الحفظ وأن أم سلمة حافظة ، ورواية اثنين أكثر من واحد . ومنها : أن الذى روى عن النبى ﷺ المعروف فى المعقول والأشبه بالسنن .

وأخبرنا الشافعى رحمه الله ، أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : إن كان رسول الله ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا النسائى (٣) .

فأما مالك : فأخرجه إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى : فعن القعنبي ، عن مالك وعن محمد بن المثنى ، عن يحيى بن

(١) البخارى فى الصوم (١٩٣١) ، ومسلم فى الصوم (٧٥/١١٠١) .

(٢) مسلم فى الصوم (٧٨/١١٠٩) ، والترمذى فى الصوم (٧٧٩) .

(٣) مالك فى الموطأ ص ٢٩٢ ، والبخارى فى الصوم (١٩٢٨) ، ومسلم فى الصيام (٦٢/١١٠٦) ،

وأبو داود فى الصوم (٢٣٨٢) ، والترمذى فى الصوم (٧٢٧) .

هشام ، وقال : ثم ضحكت .

وأما مسلم : فأخرجه عن على بن حجر عن سفيان ، عن هشام ، وقال : أحد نسائه .

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، عن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، وعلقمة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملك لإربه .

وأما الترمذى : فأخرجه عن هناد وقتيبة ، عن أبى الأحوص ، عن زياد بن علاقة ، عن عمر بن ميمون ، عن عائشة ؛ أن النبى ﷺ كان يقبل فى شهر الصوم . وفى الباب عن عمر ، وحفصة ، وأم سلمة ، وأبى سعيد ، وابن عباس ، وأنس ، وأبى هريرة .

وقوله : « إن كان ليقبل » : هذه « إن » فيها خلاف بين البصريين والكوفيين من النحاة ، قال البصريون : هى المخففة من الثقيلة ولذلك يلزم اللام خبرها ومثله قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ » [البقرة : ١٤٣] التقدير : أنها كانت كبيرة . وقال الكوفيون : هى بمعنى « ما » النافية واللام بمعنى « إلا » ، والتقدير : وما كانت إلا لكبيرة . ومذهب البصريين أولى ؛ لأن فيما قالوه تأويلاً واحداً : وهو تخفيف « أن » وتخفيفها باب واسع مطرد ، وفيما قاله الكوفيون تأويلان : أحدهما : جعل « أن » بمعنى « ما » وهو جائز مشهور . والثانى : جعل اللام بمعنى ألا وهو بعيد .

والقبلة معروفة . والمباشرة ، وإلقاء البشارة إلى البشارة : هى مفاعلة من البشارة لظاهر جلد الإنسان . والإرب : الحاجة وهو بالكسر والفتح والإرب بالكسر أيضاً العضو المخصوص ، وقد يجوز أن يكون هو المراد فى الحديث ؛ فإن القبلة داعية إلى تحرك العضو وطلب الجماع ، فهو ﷺ كان قادراً أن يرد نفسه ويقهرها ، والأول هو المشروح فى كتب الحديث والمراد به حاجة الجماع .

وقوله : « ثم تضحك » : تعرض أن بعض أزواجه كانت عائشة ، وكذلك ضحكت ولم تسم نفسها حياءً . والله أعلم .

والذى ذهب إليه الشافعى : أن القبلة تختلف باختلاف الأحوال : فمن كانت القبلة تحرك شهوته ويخاف أن ينزل فإنها له مكروهة ، وقد صرح بهذا الأصحاب ، أن ذلك كراهية تحريم ؛ لأن إنزال الماء مفسد للصوم ، وإن كانت القبلة لا تحرك شهوة

جازت له ، والأفضل تركها ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال مالك : تكره له القبلة بكل حال ، وعن أحمد في ذلك روايتان . وقال الثوري : التنزه عنه أحب .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، / عن عطاء بن / ٧١ أ يسار ، أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب .

هذا حديث صحيح أخرجه مالك بالإسناد واللفظ (١) . وهو مؤكد لما ذهب إليه الشافعي في أمر القبلة ، فإن الشيخ لا تحرك القبلة شهوته غالباً بخلاف الشاب ، والرخصة في الأمر خلاف العزيمة والتشديد .

أرخصت له في كذا ورخصت : إذا لم يشدد عليه فيه ، وهو من الرخص ضد الغلاء .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك بن أنس ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء ابن يسار أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها ، فقالت أم سلمة : إن رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال : لسنا مثل رسول الله ﷺ يحل الله لرسوله ما شاء ، فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله ﷺ عندها ، فقال رسول الله ﷺ : « ما بال هذه المرأة ؟ فأخبرته أم سلمة فقال : « ألا أخبرتها أني أفعل ذلك ؟ » فقالت أم سلمة : قد أخبرتها ، فذهبت إلى زوجها فأخبرته بذلك فزاده ذلك شراً وقال : لسنا مثل رسول الله ﷺ يحل الله له ما شاء ، فغضب رسول الله ﷺ ثم قال : « والله إنني لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده » .

هذا حديث صحيح هكذا أخرجه الموطأ بطوله مراسلاً . وقد أخرجه مسلم في الصحيح مسنداً مختصراً (٢) عن هارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن عبد ربه بن سعيد ، عن عبد الله بن كعب الحميري ، عن / ٧١ ب عمرو بن أبي سلمة ؛ أنه سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله ﷺ « سل هذه » ، لأم سلمة فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك ، فقال : يا رسول ،

(١) مالك في الموطأ ص ٢٩٣ .

(٢) مالك في الموطأ ص ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ومسلم في الصوم (٨/١١٠٨/٧٤) .

الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : « إنى لأتقاكم لله وأخشاكم له » .

هذا الحديث إنما احتج به فى جواز القبلة للصائم . وقال الشافعى : وسمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرنى ذكر من وصله ، وإنما يريد والله أعلم الرواية التى وصلها مسلم عن أبى عمرو بن أبى سلمة ويكون قوله : أنه سأل رسول الله ﷺ ، فكأنه قد سأله هو ليوافق الرواية الموصولة والرواية المرسلة . قال البيهقي : وفى ذلك نظر لأن الرواية الموصولة هى عن عمرو بن أبى سلمة وهو ربيب رسول الله ﷺ وابن أم سلمة ، وعمرو لم يكن يومئذ من الرجال الذين يسألون عن قبلة الصائم ولا كان له يومئذ زوجة فإنه كان صبيبا ؛ لأن مولده كان فى السنة الثانية من الهجرة وولد بأرض الحبشة . وقيل : إن عمره كان يوم قبض النبي ﷺ تسع سنين ، وليس من أقدار الرجال المتأهلين ، والرواية المرسلة يذكر فيها أنه أرسل امرأته تسأل ، وما أرى الجمع بين الروایتين إلا فيه بُعد .

وحديث عمرو بن أبى سلمة صحيح لا شك فيه ، ولا حاجة إلى أن يجعل الحديثين حديثا واحدا بل يجعلين حديثين . والله أعلم .

وَالْوَجْدُ : الحزن تقول : وجد يجد وجداً . وقوله : « فزاده ذلك شراً » يريد غمًا وحزنًا ؛ لأنه كان يظن أن أمثال هذه الأشياء تحمل للنبي ﷺ / دون أمته ، قياساً على ما أحل الله عز وجل له من أشياء لم يحلها لأمته ، وانظر إلى قول أم سلمة المرأة فى جواب سؤالها ؛ أن رسول الله ﷺ يفعلها ، ولم تقل لها أن ذلك جائز ليكون جوابها أكد فى قبولها له وأثبت عندها ، وأن للمسلمين فى الاقتداء بفعل رسول الله ﷺ أسوة ، وفى ذلك من مزية الاستدلال وفضيلة الفهم والمعرفة ما لا خفاء به ، ثم لما قالت للنبي ﷺ كيف وافق جوابه جوابها ، وقال لها : « ألا أخبرتها أنى أفعله » وفى ذلك من الاستدلال على فضل أم سلمة وعلمها ومعرفتها بالفقه والأحكام ، وسبقها إلى ما هو الجواب ، الجواب المسكت الذى لا يعدل عند ما هو أصح لكل ذى فهم ظاهر عند كل لب ، ثم لما أعاد الرجل قوله : « إن الله يحل لرسوله ما شاء » ، غضب النبي ﷺ حينئذ وقال : « إنى أتقاكم لله وأعلمكم بحدوده » . والغرض من ذكر ذلك وإن كان معروفاً عندهم التعريض بل التصريح أن ما أحل الله لى دونكم وخصنى به عنكم لم يكن ميلا بى إلى الرخص ولا رغبة عن العزائم ؛ فإنى أتقاكم لله وأعرفكم بحدوده ، وإنما كان معنى آخر لله فيه أسرار خفيت عنكم أسبابها .

١/٧٢

وقد أخرج الشافعى من رواية المزنى ، عن يحيى بن حسان ، عن الليث ، عن

بكبير عن أبي بكر بن المنكدر ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة ، أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم .

وأخرج أيضاً بإسناد المزني عنه ، عن يحيى بن حسان ، عن الليث بن سعد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم .

وأخرج المزني عنه ، عن يحيى / بن حسان ، عن الليث بن سعد ، عن بكر بن ٧٢/ب عبد الملك بن سعيد الأنصاري ، عن جابر بن عبد الله ، عن عمر بن الخطاب قال : قَبَلْتُ يوماً وأنا صائم ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : أتيت اليوم أمراً عظيماً قَبَلْتُ وأنا صائم فقال رسول الله ﷺ : « أَرَأَيْتَ لو تَمَضَّمْتِ وَأَنْتِ صَائِمَةٌ ؟ » فقلت : لا بأس بذلك ، فقال النبي ﷺ : « فصم » (١) .

وأخرج المزني عنه ، عن إبراهيم بن سعيد ، عن أبيه ، عن طلحة ، عن عبد الله بن عثمان التيمي ، عن عائشة قالت : أراد رسول الله ﷺ أن يقبلني فقلت : إني صائمة ، فقال : « وأنا صائم » فقبلي (٢) .

وأخرج المزني عنه ، عن سفيان قال : قلت لعبد الرحمن بن القاسم : أخبرك أبوك عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم ، فطأ رأسه استحياءً وسكت قليلاً ، ثم قال : نعم .

وأخرج المزني عنه ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عابس (٣) ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويأشرو وهو صائم وكان أملككم لإربه .

وقد أخرج الربيع قال : قال الشافعي فيما بلغه عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمير ؛ أن علياً - كرم الله وجهه - سئل عن القبلة للصائم فقال : ما تريد إلى خلوف وفيها .

وعن رجل ، عن شعبة ، عن هلال بن يساف ، عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم .

(١) حسن : أبو داود في الصوم (٢٣٨٥) .

(٢) أحمد ١٧٦/٦ .

(٣) عابس بن ربيعة النخعي ، ثقة . التهذيب ٣٦/٥ .

وهذا إنما أورده الشافعي على العراقيين إلزاماً لهم في خلاف على وعبد الله ، ويشبه أن يكونا ذهباً في ذلك ما ذهب إليه ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة .

وأخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رحمته الله : من تقياً وهو صائم يوجب عليه القضاء ، ومن ذرعه القىء فلا قضاء عليه ، وبهذا أخبرنا مالك عن نافع عن إبراهيم .

هذا حديث صحيح أخرجه مالك / بالإسناد عن ابن عمر أنه كان يقول : من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ، ومن ذرعه القىء فليس عليه القضاء (١) .

١/٧٣

القىء : مهموزاً قاء يقيء قيئاً ، إذا جاءه القىء لنفسه من غير اقتضاء . واستقاء يستقيء ، وتقياً يتقياً إذا استدعاه . وذرعه القىء بدال معجمة يذرعه إذا غلبه وجاء دافقاً لنفسه .

والذي ذهب إليه الشافعي العمل بهذا الأثر ، وإيجاب القضاء على من استدعى القىء ولا كفارة عليه ، وإليه ذهب عامة الفقهاء . وحكى عن ابن مسعود ، وابن عباس أنهما قالوا : لا يفطر ، وكذلك حكى عن الحسن البصري : أن من ذرعه القىء يفطر . وقال عطاء : على المستقيء القضاء والكفارة ، وحكى ذلك عن الأوزاعي ، وهو قول أبي ثور ، ويدخل فيمن ذرعه القىء : كل ما غلب الإنسان من دخول الزباب في فيه ، ودخول الماء في جوفه إذا وقع في ماء غمره .

وقد روى هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ذرعه القىء وهو صائم فليس عليه قضاء ، وإن استقاء فليقض » .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك .

هذا حديث صحيح أخرجه مالك إسناداً (٢) وقال : إنه كان يحتجم وهو صائم قال : قال : ثم ترك ذلك بعد ، وكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر .

الحجامة معروفة وقوله : « ثم ترك ذلك » : أي ترك الاحتجام وهو صائم .

والذي ذهب إليه الشافعي : أن الصائم لا يستحب له الحجامة ؛ لأنها تضعفه ، وربما أفضت به إلى الفطر ، فإن احتجم صح صومه ولم يفطر . وبه قال أبو حنيفة

(١) مالك في الموطأ ص ٣٠٤ .

(٢) مالك في الموطأ ص ٢٩٨ .

ومالك ، والثوري ، وأبو ثور ، وداود ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وأنس ، وأبي سعيد الخدري ، وزيد بن أرقم ، وأم سلمة ، وابن مسعود ، والحسن بن علي ، وقال به من التابعين : ابن المسيب ، وابن جبير ، وطاوس ، والقاسم بن محمد،/وسالم ٧٣/ب ابن عبد الله ، وعروة بن الزبير ، والشعبي ، والنخعي ، وجعفر بن محمد .

وقال أحمد وإسحاق : يفتطر الحاجم والمحجوم . وعن أحمد في الكفارة روايتان .

وقد أخرج المزني ، عن الشافعي ، عن عبد الوهاب ، عن يونس بن عبيد، عن الحسن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وقيل : عن الحسن ، عن ثوبان ، وقيل : عنه عن معقل بن يسار ، وقيل عنه ، عن علي - كرم الله وجهه - وقيل : عنه ، عن أسامة . وقيل : عنه ، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ .

وقد ذكره البخاري بإسناده عن غير واحد مرفوعاً (١) .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس قال : كنا مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان قال وهو آخذ بيدي : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

هذا الحديث أخرجه الشافعي في كتاب «اختلاف الأحاديث» وقد أخرجه أبو داود (٢) وعن أحمد بن حنبل ، عن حسن بن موسى ، عن شيبان ، عن يحيى بن أبي قلابة؛ أن شداد بن أوس . . . وذكره ولم يقل زمان الفتح . وفي أخرى عن موسى بن إسماعيل ، عن وهيب ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث ، عن شداد ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً بالبقيع وهو يحتجم وهو آخذ بيدي لثمان عشرة وذكر الحديث ، قال أبو داود : خالد الحذاء ، عن أبي قلابة بإسناد أيوب مثله .

وهذا الحديث وإن كان الشافعي وأبو داود قد اتفقا على إخراجهم عن شداد بن أوس ، فإن فيه اختلافاً ؛ لأن الشافعي وقت الحديث بزمان الفتح في ثامن عشر رمضان ، وفي هذا الوقت كان النبي ﷺ بمكة ، وفي رواية أبي داود قد قيده ، بالبقيع في هذا التاريخ أيضاً ، والبقيع بالمدينة فكيف يكون في ثامن عشر الشهر بمكة والمدينة؟ إلا أن يقال : إن ذلك في سنتين مع رجلين ، ويكون شداد روى الحادثتين . والله أعلم .

(١) البخاري فتح ٣/٢٠٥ .

(٢) أبو داود في الصوم (٢٣٦٩ ، ٢٣٧٠) .

١/٧٤ وزمان الفتح / منصوب على الظرف . وقوله : «وهو أخذ بيدى» ، زيادة فى تأكيد صحة النقل وإنى كنت منه بالمتزلة من القرب بحيث أسمع قوله وأحفظه وأفهمه . وقوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » . فأما المحجوم فعلى قول من ذهب إلى الحجامة تفر : وقد تقدم ذكر المذاهب فى ذلك ، وأما الحاجم فلما عسى أن سبق إلى حلقة من دم الحجامة ، فرجما وصل إلى جوفه فأفطر به .

وأما من لم ير الحجامة مفطرة : فإنه جعل هذا الحديث على تقدير : أنهما قد تعرضا للإفطار مباشرة أسبابها . أما المحجوم : فلأنه ربما أضعفته الحجامة فأحوجته إلى الإفطار مباشرة أسبابها . وأما الحاجم : فلما قلناه من المباشرة لما لا يؤمن معه الإفطار ، وهذا كما يقال لمن يتعرض للهلاك قد هلك فلان ، وإن كان باقياً سالماً ، وإنما يراد به إشرافه على الهلاك .

وقيل : إن النبى ﷺ مر بهذا المحجوم مساءً فقال : «أفطر الحاجم والمحجوم» ، كأنه عرفهما بهذا إذ كانا قد أمسيا ودخلا فى وقت الإفطار ، كما يقال : أصبح الرجل وأمسى ، إذا دخل فى وقت الصباح والمساء . وقال بعضهم : هذا على التغليظ لهما والدعاء عليهما ، كقوله : « من صام الدهر لا صام ولا أفطر » ^(١) فيكون المعنى دعاء عليهما أى بطل آخر صومهما فكأنما صارا مفطرين غير صائمين ، ويكون سبب الدعاء لتعرضهما لما يؤدى إلى الإفطار . وقيل : معناه جاز لهما أن يفطرا كقولك : حصد الزرع ، أى حان له أن يحصد ويكون ذلك عذراً لهما فى الإفطار . أما المحجوم فحاجته إلى الحجامة . وأما الحاجم : فلأجل ضواره ^(٢) إلى أن يحجم أخاه المسلم ويدفع عنه الأذى . وهذه أقوال كما تراها وبحالها نقلناها .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا سفيان ، عن زيد بن أبى زياد ، عن مقسم ، عن ابن عباس ؛ أن رسول الله ﷺ احتجم محرماً صائماً .

هذا / حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الموطأ ^(٣) .

أما البخارى : فأخرجه عن على بن عبد الله ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن ابن

(١) البخارى فى الصوم (١٩٧٩) ، ومسلم فى الصيام (١٨٦/١١٥٩ ، ١٨٧) ، والنسائى فى الصوم ٢٠٥/٤ ، ٢٠٧ .

(٢) هو بمعنى الضر وانظر : «اللسان» مادة ضرور .

(٣) البخارى فى جزاء الصيد (١٨٣٥) ، ومسلم فى الحج (٨٧/١٢٠٢) ، وأبو داود فى الحج (١٨٣٥) ، والترمذى فى الحج (٨٣٩) ، والنسائى فى المناسك ١٩٣/٣ .

عباس قال : احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم . قال عمرو : ثم سمعته يقول :
حدثني طاوس ، عن ابن عباس فقلت : لعله سمعه منهما .

وأما مسلم : فأخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وإسحاق
ابن إبراهيم ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، عن طاوس ، وعطاء .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن حنبل عن سفيان بإسناد مسلم .

وأما الترمذي : فأخرجه عن قتيبة ، عن سفيان مثل مسلم .

وأما النسائي : فأخرجه عن قتيبة ، عن الليث ، عن أبي الزبير ، عن عطاء ، عن
ابن عباس .

قوله : « محرمًا » يريد الإحرام بالحج ، وهو وقوله : « صائمًا » منصوبان على
الحال ، والعامل فيهما احتجم .

وهذا الحديث أخرجه الشافعي في كتاب « اختلاف الحديث » عقيب حديث شداد
بن أوس ، ثم قال : وسمع ابن عباس عن رسول الله ﷺ عام الفتح ، ولم يكن يومئذ
محرمًا ولم يصحبه محرمًا قبل حجة الإسلام ، فذكر ابن عباس حجة النبي ﷺ عام
حجة الإسلام سنة عشر ، وحديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » في الفتح سنة ثمان
قبل حجة الإسلام بستين ، فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ ، وحديث :
الحاجم والمحجوم منسوخ قال : وإسناد الحديثين جميعا مشتبه ، وحديث ابن عباس
أمثلهما إسنادًا فإن توفى رجل الحجة كان أحب إلى احتياطًا ، ولثلا يعرض صومه أن
يضعف فيفطر فإن احتجم فلا تفطره الحجة .

ومع حديث ابن عباس القياس ؛ أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن
يخرجه الصائم من جوفه متقيًا . وقد حمل الشافعي قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم »
على سقوط أجر الصوم / وجعل نظير ذلك أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال للمتكلم
يوم الجمعة : لا جمعة لك ، فقال النبي ﷺ : « صدق » (١) ولم يأمره بإعادة ،
فدل أن ذلك لا أجر للجمعة لك ، والله أعلم .

obeikandi.com

الباب الثالث
فى الأيام المنهى عن
صومها

obeikandi.com

الباب الثالث فى الأيام المنهى عن صومها

لم يرد فى المسند منها شىء . وإنما قد أخرج المزنى ، عن الشافعى ، عن مالك ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين يوم الفطر ، ويوم الأضحى .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم (١) .

وأخرج المزنى ، عن الشافعى ، عن سفيان ، عن الزهرى ، عن أبى عبيدة مولى ابن أزر سمعته يقول : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فبدأ بالصلاة قبل الخطبة وقال : إن رسول الله ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين يوم الفطر ويوم الأضحى . فأما يوم الفطر فيوم فطركم من صيامكم ، وأما يوم يوم الأضحى فكلوا فيه من لحم نسككم .

وهذا حديث صحيح قد أخرجه البخارى ومسلم (٢) .

وقد أخرج الشافعى أيضاً فى المسند وقد تقدم ذكره فى باب صلاة العيد .

وأخرج المزنى عن الشافعى قال : سمعت عبد الوهاب الثقفى يحدث عن خالد الحذاء ، عن أبى المليح ، عن نبيشة أن رسول الله ﷺ قال : « إنا كنا ننهاكم عن لحومها فوق ثلاثة أيام حتى تسعكم ، فكلوا وادخروا ، ألا إن هذه الأيام أيام أكل وشرب » .

وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم (٣) .

وقد أخرج الربيع ، عن الشافعى ، عن الدراوردى ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عن عبد الله بن أبى سلمة ، عن عمرو بن سليم ، عن أمه قالت : بينما نحن بمنى إذا على / بن أبى طالب على جمل يقول : إن رسول الله ﷺ يقول : « إن هذه ٧٥ ب أيام طعام وشراب فلا يصومن أحد » فاتبع الناس ، وهو على جمل له يصرح بذلك .

(١) البخارى فى الصوم (١٩٩٣) ، ومسلم فى الصيام (١٣٨/١٣٩) .

(٢) البخارى فى الصوم (١٩٩٠) ، ومسلم فى الصيام (١٣٧/١٣٨) .

(٣) مسلم فى الصوم (١٤٤١/١٤٤) .

وقد أخرج الربيع ، عن الشافى ، عن مالك ، عن يزيد بن الهاد ، عن أبى مرة مولى أم هانئ ؛ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص فقرب إليه طعاماً فقال : كل ، فقال : إني صائم فقال عمرو: كل فهذه الأيام التى كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها وينهاها عن صيامها .

قال مالك : وهى أيام التشريق .

وقد أخرج الزعفرانى ، عن الشافى ، عن مالك ، عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن سليمان بن يسار ؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام منى (١) . قال الشافى فى رواية حرملة : وقد ذهب أهل العلم من أهل ناحيتنا وغيرهم ؛ أن لا يصوم المتمتع أيام منى للنهى عن صومها . واحتج بأن ما ثبت عن رسول الله ﷺ كان أولى أن يصاب إليه فرايته قد ذهب حجة لا مدفع لها . والله أعلم .

فقلت : به .

قال : وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن يصوم المتمتع أيام منى إذا لم يصم قبلها ، قال : وقد روى فيه عن عائشة ، وابن عمر ما يوافق قوله ، وإلى هذا ذهب فى القديم .

وأخرج الشافى ، عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة فى المتمتع : إذا لم يجد هدياً ولم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى .

وأخرج أيضاً بهذا الإسناد عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه مثل ذلك . وقد أخرجه البخارى فى الصحيح من حديث مالك واستشهد برواية ابن سعد (٢) .

(١) مالك فى الموطأ ص ٣٠٠ .

(٢) البخارى فى الصوم (١٩٩٩) .



obeikandi.com

الباب الرابع فى سنن الصوم

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، عن أبى حازم بن دينار ، عن سهل بن سعد
/الساعدى أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » . ١/٧٦

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه مالك والبخارى ومسلم والترمذى (١) .

فأما مالك : فأخرجه إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، عن عبد العزيز بن أبى حازم (٢) ،

عن أبيه .

وأما الترمذى : فأخرجه عن أبى مصعب ، عن مالك ، وعن بندار ، عن ابن

مهدى ، عن سفيان ، عن أبى حازم .

وفى الباب عن أبى هريرة ، وابن عباس ، وعائشة ، وأنس .

وقوله : « بخير » : فى موضع نصب ؛ لأنه خبر « يزال » التى هى من أخوات

كان وصار ، وهى تحتاج إلى اسم ترفعه وخبر تنصبه . وفى قوله : « ما عجلوا الفطر »

هى الشرطية ، نحو قولك : افعل ، إلا أن الجزاء هاهنا مقدم فى اللفظ على الشرط ،

وليس جزاء إنما هو إخبار مستأنف الجزاء محذوف ، وقد دل عليه المذكور أولاً ،

التقدير : ما عجل الناس الفطر لا يزالون بخير ، وقد زاد على « ما » أخرى مثلها ،

ثم أبدلوا من الألف هاء فقالوا : « مهما » وأجروها فى الشرط والجزاء مجراها ، قاله

الخليل ، ووافق عليه سيبويه . وقال قوم من النحاة : بل « مهما » كلمة مرتجلة للشرط

وليس مركبة من ما مكررة .

وتعجيل الإفطار سنة متفق عليها . وقوله : « بخير » الظاهر أنه أشار إلى أن فساد

الأمور يتعلق بتغير هذه السنة التى هى تعجيل الفطر ، وأن تأخيرها ومخالفة السنة فى

(١) مالك فى الموطأ ص ٢٨٨ ، والبخارى فى الصوم (١٩٥٧) ، ومسلم فى الصوم (٤٨/١٠٩٨) ،

والترمذى فى الصوم (٦٩٩) .

(٢) فى المخطوطة: « عبد الله بن أبى حازم » ، وفى مسلم : « عبد العزيز بن أبى حازم » وهو ما أثبتناه .

ذلك كالعَلَم على فساد الأمور . والمراد بالإفطار الأكل والشرب ، وإن كان الإفطار يحصل بغروب الشمس حكماً ، وإنما يفطر مع تيقن غروب الشمس فأما مع الشك فلا . وقد جاء في حديث آخر: « إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغربت الشمس فقد أفطر الصائم » (١) . فقوله : « فقد أفطر الصائم » إن حمل على أن المراد به : قد صار مفطراً بلا بُد ، فيكون ذلك دلالة على أن من الليل يستحيل الصوم / فيه شرعاً ، وقد قال بعضهم : إن الإمساك بعد الغروب لا يجوز كإمساك يوم العيد .

فقد أخرج المزني ، عن الشافعي ، عن مالك ، عن عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي ، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ولم يؤخروا تأخير أهل المشرق » .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد ، عن عبد الرحمن بن عوف ؛ أن عمر وعلياً كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان .

هذا حديث صحيح أخرجه مالك بالإسناد واللفظ (٢) وزاد فيه : « قبل أن يفطر » أى يفطران .

وقوله : « ينظران إلى الليل الأسود » : يريد به طلوعه إلى المشرق . قال الشافعي : كأنهما يريان تأخير ذلك واسعاً ، لا أنهما يعمدان القصد لتركه بعد أن أتيح لهما فصارا مفطرين بغير أكل ولا شرب ؛ لأن الصوم لا يصلح في الليل . ولقائل أن يقول : إن تركها الإفطار إلى بعد الصلاة تأخير له ؛ لأن وقت الإفطار هو الوقت الذي يصح بدخوله صلاة المغرب ؛ فإذا قدمت الصلاة على الفطر كان تأخيراً له ؟ والجواب : أن هذا صحيح لكن لم يرد بالتعجيل ما هذا حده بحيث إن أخر عن الصلاة تكون تأخيراً له عن التعجيل ، إنما المراد بالتعجيل أن لا يمضي من الليل طائفة كبيرة وهو صائم ، فأما قدر الصلاة فلا ، على أن تقديمه على الصلاة أولى ؛ لأن لفظ التعجيل يشمل .

وحكمة تعجيل الفطر : هو أن لا يتبرم بالصوم ولا أن يطول عليه زمانه ، وأن يعطى النفس حقها من الأكل والشرب وكسر صورة الجوع الذي أثاره الصوم . والله أعلم .

(١) البخارى فى الصوم (١٩٥٤) ، ومسلم فى الصوم (٥١/١١٠٠) .

(٢) مالك فى الموطأ ص ٢٨٩ .

وقد أخرج الشافعى من رواية حرملة ، عنه عن سفيان / بن عيينة ، عن عاصم ، ٧٧/أ
 عن حفصة بنت سيرين ، عن الرباب (١) ، عن عمها سلمان بن عامر الضبى قال :
 سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر ، فإنه بركة ، فإن لم
 يكن تمر فماء فإنه طهور » .

هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى (٢) .

وقد أخرج الشافعى من رواية المزنى عنه ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛
 أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال ، فقيل له : إنك تواصل ، فقال : « إنى لست
 مثلكم إنى أطعمم وأسقى » .

وقد أخرج أيضاً المزنى عنه ، عن مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن
 أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إياكم والوصال » قالوا : فإنك تواصل يا رسول
 الله ، قال : « إنى لست كهيتكم إنى أبيت يطعمنى ربي ويسقىنى » .

وأخرج المزنى أيضاً عنه ، عن عبد الوهاب الثقفى ، عن حميد ، عن أنس قال :
 واصل رسول الله ﷺ فواصلوا ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : « لو أن الشهر مُد
 لى لواصلت وصالاً يدع المتعمقون تعمقهم ، إنى لست مثلكم إنى يطعمنى ربي
 ويسقىنى » .

أما حديث ابن عمر فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود (٣) .

وأما حديث أبى هريرة فأخرجه البخارى ومسلم (٤) .

وأما حديث أنس فأخرجه البخارى ومسلم والترمذى (٥) .

وقد خرج المزنى ، عن الشافعى ، عن سفيان بن عجلان ، عن سعيد ، عن أبى
 هريرة ، وعن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال : « إذا أصبح
 أحدكم يوماً صائماً فلا يرفث ولا يجهل ، وإن امرؤ شامه فليقل : إنى صائم » . زاد

(١) الرباب بنت صليح ، أم الرائح الضبية البصرية ، روت عن عمها سلمان بن عامر الضبى ، وعن حفصة
 بنت سيرين ، مقبولة . التهذيب ٣٦٨/١٢ .

(٢) أبو داود فى الصوم (٢٣٥٥) ، والترمذى فى الصوم (٦٩٥) وقال : حسن صحيح .

(٣) البخارى فى الصوم (١٩٦٢) ، ومسلم فى الصوم (٥٥/١١٠٢) ، وأبو داود فى الصوم (٢٣٦٠) .

(٤) البخارى فى الصوم (١٩٦٦) ، ومسلم فى الصوم (٥٨/١١٠٣) .

(٥) البخارى فى الصوم (١٩٦١) ، ومسلم فى الصوم (٦٠/١١٠٤) .

أبو الزناد فيه : « وإذا دعى أحدكم إلى الطعام وهو صائم فليقل إنى صائم » .
ب/٧٧ هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم / وأبو داود والنسائى وفى الباب عن
ابن عمر .

obeykandil.com

الباب الخامس
في المبيح للإفطار

obeikandi.com

الباب الخامس فى المبيح للإفطار

وفيه فرعان :

الفرع الأول: فى السفر

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن النبى ﷺ صام فى سفره إلى مكة عام الفتح فى شهر رمضان ، وأمر الناس أن يفطروا فقليل له : إن الناس صاموا حين صمت ، فدعا بإناء فيه ماء فوضعه على يده وأمر من بين يديه أن يحبسوا فلما حبسوا ولحقه من وراه ، رفع إلى فيه فشرب .

وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله قال : خرج رسول الله ﷺ من المدينة حتى كان بكراع الغميم وهو صائم ، ثم رفع إناء فوضعه على يده ، وهو على الرحل فحبس من بين يديه ، وأدركه من وراه ثم شرب والناس ينظرون .

وفى حديثهما أو حديث أحدهما : وذلك بعد العصر .

وعاد الشافعى أخرج هذا الحديث فى كتاب «اختلاف الأحاديث» فقال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فى رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم ، فصام الناس معه ، فقليل له : يا رسول الله ، إن الناس قد شق عليهم الصيام ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون إليه ، فأفطر بعض الناس وصام بعض فبلغه أن أناساً صاموا فقال : « أولئك العصاة » (١).

قال الشافعى : وفى حديث الثقة ، عن الدراوردى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه/، عن جابر قال : خرج رسول الله ﷺ عام الفتح فى رمضان إلى مكة ، فصام ٧٨/أ وأمر الناس أن يفطروا ، وقال : « تقووا لعدوكم » فقليل له : إن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت ، فدعا بقدر من ماء فشربه ، ثم ساق الحديث .

(١) البخارى فى الصوم (١٨٩٤) ، ومسلم فى الصوم (١١٥١/١٦٠) ، وأبو داود فى الصوم (٢٣٦٣) ، والنسائى فى الصوم ٤/١٦٣ .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والترمذى والنسائى (١) .

فأما مسلم : فأخرجه عن محمد بن المثنى ، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن جعفر . وفى أخرى عن قتيبة بن سعيد ، عن عبد العزيز بالإسناد .

وأما الترمذى : فأخرجه عن قتيبة ، عن عبد العزيز .

وأما النسائى : فأخرجه عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن الهاد ، عن جعفر بن محمد .

العام : السنة ، والجمع أعوام . والفتح : فتح مكة وكان فى سنة ثمان من الهجرة . والحبس : المنع .

وقوله : « أن يجسوا » : يجوز أن الفعل مسمى الفاعل وغير مسمى ، فإن كان مسمى فيكون مفتوح الأول مكسور الباء ، والمعنى : أن يجسوا الإبل التى تحتمهم عن المسير : يمنعونها ، وإن لم يكن مسمى فيكون مضموم الأول مفتوح الباء ، والمعنى : أن يوقفوا ويمنعوا من السير ليجتمعوا ، فيلحق الآخر الأول حتى يشترك كلهم فى مشاهدته وينظروا إلى إفطاره ، فيقتدوا به فيكون إفطارهم عن مشاهدة وعيان يوجب عليهم فعله ولا يسعهم خلافه ، ولا يكون عن إخبار مما يوهم فيه قولاً ؛ وذلك رفقا منه بهم ولطفًا .

وقوله : « وذلك بعد العصر » : مبالغة فى المسارعة إلى الإفطار فى السفر ، فإن من صام معظم نهاره حتى جاوز العصر ولم يبق من النهار إلا أقله ، جاز له الإفطار وكان أولى له .

ب/٧٨ وكُراع الغمىم : بضم الكاف وفتح الغين المعجمة / موضع بين مكة والمدينة والرحل : البعير ، والجمع الرحال .

وشق الأمر : إذا صعب واشتد . والعصاة : جمع عاص مثل داع ودعاة وقاض وقضاة ، يريد أنهم عصوا بمخالفة الأمر بالإفطار وإتمامهم الصوم .

وقوله : « فى حديثهما أو حديث أحدهما » يريد حديث عبد العزيز وسفيان . وقوله : « ثم رفع إناء فوضعه على يده » ، عطف رفع الإناء بتم للتراخى الواقع فى القصة وعطف وضع الإناء بالفاء لتعقبه الرفع ، وأنه لا تراخى بين الرفع والوضع للإناء

(١) مسلم فى الصوم (١١١٤/٩٠ ، ٩١) ، والترمذى فى الصوم (٧١٠) ، والنسائى فى الصوم ١٧٧/٤ .

على يده فحسن دخول «ثم» في الأول ولم يحسن في الآخر ، وليس الأمر كذلك في الرواية الأولى ؛ لأنه عطف استدعاء بالفاء ، وذلك لأنه جاء به عقيب قوله : فقيل له : إن ناساً صاموا حين صمت فدعا بإناء ، فكان استدعاؤه الإناء عقيب قولهم .

وقوله : «من ماء» هذه «من» هي لتبيين الجنس ، إلا أن قوله : «بقدح من ماء» فيه اتساع ومجاز ؛ لأن القدح ليس من الماء وإنما تقديره : بقدح فيه شيء من ماء ، فحذف ذلك لدلالة الحال والخطاب عليه .

والذي ذهب إليه الشافعي : جواز الأكل والشرب والجماع في السفر الطويل ، وقد تقدم في كتاب الصلاة مقداره وهذا لا خلاف فيه . إلا أن أحمد قال : لا يجوز له الإفطار بالجماع ، فإن جامع وجبت عليه الكفارة ، فإن صام في السفر جاز ، وبه قال عامة الفقهاء .

وقال قوم من أصحاب الظاهر : لا يجوز الصوم في السفر ولا يصح .

ثم الصوم في السفر أفضل وبه قال أبو حنيفة ، والثوري ، ومالك ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وأبو ثور .

وقال ابن المسيب والشعبي ، والأوزاعي ، وإسحاق الفطر / أفضل ، وقيل : إن ١/٧٩ أفضلهما أيسرهما على الإنسان ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وقتادة ، واختاره ابن المنذر .

وفي هذا الحديث من الفقه : جواز الصوم في السفر وجواز الإفطار . والأمر بالإفطار والانفراد بالصوم . ويصح الفطر ^(١) بعد النية وبعد انقضاء بعض النهار . وفضل الإفطار على الصوم . وفي قوله : «بعد العصر» : دليل على جواز الفطر بعد الزوال ، وينبئ عليه أن المقيم إذا نوى الصوم قبل الفجر ثم سافر بعد الفجر فإن الشافعي قال : لا يفطر . وبه قال أبو حنيفة ومالك ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، وهو قول النخعي ، ومكحول ، والزهرى . وقال أحمد في إحدى الروايتين : يجوز له الفطر ، وبه قال إسحاق ، وداود ، والمزنى ، واختاره ابن المنذر . واحتج المزنى بهذا الحديث ، وقد رد عليه بأن بين كراع الغميم وبين المدينة مراحل ، فلذلك جاز له الإفطار .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد

(١) في المخطوطة : «الصوم» وهو غير مستقيم ولا يدل عليه الحديث .

الله، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح فى رمضان فصام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر فأفطر الناس معه ، وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث ، من أمر رسول الله ﷺ .

هذا حديث صحيح متفق عليه ، أخرجه مالك والبخارى ومسلم والنسائى (١) .

أما مالك : فأخرجه إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك وذكره إلى قوله :
ومعه ، وزاد : والكديد ما بين عسفان وقديد .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، ومحمد بن ربح ، وقتيبة ، عن الليث ، وعن ابن شهاب .

وأما النسائى : فأخرجه عن محمد بن حاتم ، عن سويد ، عن عبد الله ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس ؛ أن النبى ﷺ / خرج فى رمضان فصام حتى أتى قديداً ، ثم أتى بقدهج من لبن فشرب فأفطر هو وأصحابه .

الأحدث : الأفعال من الحدوث ، وهو التجدد : يريد أنهم كانوا يأخذون بآخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ . وقوله : « والأحدث » هاهنا هو الفطر بعد الصوم ، فإنه صام حتى بلغ الكديد ثم أفطر . وقوله : « فأفطر الناس معه » : يريد أنهم أفطروا لما أفطر ، وفيه دليل : أنهم لم يتوقفوا ليستأذنوه فى الإفطار إنما أفطروا بمجرد إفطاره .

وأخبرنا الشافى رحمه الله ، أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمى قال : يا رسول الله : أصوم فى السفر ؟ وكان كثير الصيام ، فقال رسول الله ﷺ : « إن شئت فصم وإن شئت فأفطر » .

وقد أخرج المزنى عنه ، عن سفيان ، عن هشام بالإسناد ؛ كان حمزة سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنى أسرد الصوم أفأصوم فى السفر ؟ فقال : « إن شئت فصم وإن شئت فأفطر » .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة (٢) .

(١) مالك فى الموطأ ص ٢٩٤ ، والبخارى فى الصوم (١٩٤٤) ، ومسلم فى الصوم (٨٨/١١١٣) ، والنسائى فى الصوم ١٨٣/٤ .

(٢) مالك فى الموطأ ص ٢٩٥ ، والبخارى فى الصوم (١٩٤٣) ، ومسلم فى الصوم (١٠٣/١١٢١) ، وأبو داود فى الصوم (٢٤٠٢) ، والترمذى فى الصوم (٧١١) والنسائى فى الصوم (١٨٧/٤) ، (١٨٨) .

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد .

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك وقال : أأصوم فى السفر ؟

وأما مسلم : فأخرجه عن قتيبة ، عن ليث ، عن هشام .

وأما أبو داود : فأخرجه عن سليمان بن حرب ، ومسدد ، عن حماد ، عن هشام ، وقال : يا رسول الله ، إني رجل أسرد الصوم أفأصوم فى السفر؟ ولمسلم مثله .

وأما الترمذى : فأخرجه عن هارون بن إسحاق الهمداني ، عن عبدة بن سليمان ، عن هشام نحو أبى داود .

وأما النسائى : فأخرجه عن يحيى بن حبيب بن عربى ، عن حماد ، عن هشام .

قوله : «أفأصوم فى السفر» بهمزة واحدة : الأصل فيه أن يكون بهمزتين ؛ لأن الواحدة للاستفهام ، وقد تقدم / ذكر هذا مشروحاً ، على أنهم قد حذفوا همزة ٨/أ الاستفهام وهم مستفهمون لكثرة الاستعمال ودلالة الكلام عليه ، ويدل على أن المراد فى هذا الحديث الاستفهام أمران : .

أحدهما : المعنى الذى ساق الحديث له ، فإنه إنما سأله عن الصوم فى السفر ولم يكن مخبراً .

والثانى : وجود الهمزة فى رواية البخارى وغيره .

وقوله : « أسرد الصوم » : أى أتابعه ولا أفصل بين الأيام بإفطار ، ومنه : سردت الحديث إذا تابعت بعضه بعضاً .

وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : سافرنا مع رسول الله ﷺ فى رمضان ، ولم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا الثقة ، عن حميد ، عن أنس قال : سافرنا مع رسول الله ﷺ فمننا الصائم ومننا المفطر ، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود (١) .

(١) مالك فى الموطأ ص ٣٩٥ ، والبخارى فى الصوم (١٩٤٧) ، ومسلم فى الصوم (٩٨/١١١٨) ، وأبو داود فى الصوم (٢٤٠٥) .

فأما مالك : فأخرجه عن حميد عن أنس .

وأما البخاري : فأخرجه عن القعنبى ، وعبد الله بن يوسف ، عن مالك .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، عن أبى خيثمة زهير بن حرب ، عن حميد قال : سئل أنس عن صوم رمضان فى السفر فقال : سافرنا مع رسول الله ﷺ . . . وذكره .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن يونس^(١) ، عن زائدة ، عن حميد . . . الحديث .

فى هذا الحديث بيان التساوى بين الصوم والفطر فى السفر ؛ لقوله : فمننا الصائم ومننا المفطر ، ولقوله : فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

والصائم : مرفوع بالابتداء وإن كان مؤخرًا ، و«منا» الخبر ، وإنما آخر المبتدأ وقدم الخبر ؛ لأنه قال : «سافرنا» وهذا إخبار عن جماعة بالسفر فلما أراد / أن يخبر عن حالتهم وكانت مختلفة ، احتاج إلى التفصيل والتقسيم ، فجاء بمن التى هى للتبعض ليفصل ما أجمله فقال : منا كذا ومنا كذا ، كما تقول : لك عندى عشرين ديناراً فمنها عشرة مصرية وعشرة إمامية ، فلو قدم المبتدأ لم تحصل هذه الفائدة حصولها مع التأخير ، ألا تراه لو قال : سافرنا فالصائم منا والمفطر منا كان الغرض والمفهوم من هذه الأخبار أن الصائم والمفطر منهم لا من غيرهم ؛ بخلاف الأول ؛ فإنه أراد أن بعضهم صائم وبعضهم مفطر ، وإنما قدم الصائم على المفطر ؛ لأن الأصل فى رمضان الصوم ، والفطر طارئ عليه بالسفر ؛ فلذلك قال : فمننا الصائم ومننا المفطر وقال أيضاً : فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

ومساق الحديث : هو أن الصوم والفطر فى السفر جائزان ، ولذلك قال : لم يعب أحد الفريقين على الآخر .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا مالك ، عن سمي مولى أبى بكر ، عن أبى بكر ابن عبد الرحمن ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : أن النبى ﷺ أمر الناس فى سفر عام الفتح بالفطر ، فقال : « تقووا لعدوكم » وصام النبى ﷺ قال أبو بكر - يعنى ابن عبد الرحمن : قال الذى حدثنى : لقد رأيت النبى ﷺ بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش ، أو من الحر فقلت : يا رسول الله ، طائفة من الناس صاموا حين

(١) فى المخطوطة : «أحمد بن يوسف» ، وما أثبتناه من أبى داود (٢٤٠٥) وهو الصحيح .

صمت ، فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد دعا بقدر فشرب ، فأفطر الناس .

هذا حديث صحيح هكذا أخرجه الشافعي في المسند عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، ويشبه أن يكون حديثاً قد أخرجه مسلم وأبو داود وسمي الصحابي وهو أبو سعيد الخدري (١) .

فأما مسلم: فأخرجه عن محمد بن حاتم ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن معاوية بن صالح ، عن ربيعة بن يزيد،/ عن قرعة قال : أتيت أبا سعيد وهو مكثور ٨١/أ عليه ، فلما تفرق الناس عنه قلت : إني لا أسألك عما يسألك هؤلاء عنه ، وذكر نحو هذا الحديث .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن صالح ، ووهب بن بيان ، عن ابن وهب، عن معاوية ، عن ربيعة بإسناد مسلم نحوه .

الباء في قوله : «بالفطر» متعلقة بقوله: « امر» ، واللام في «العدوكم» لام أجل أي تقووا لأجل عدوكم ، والباء في قوله : «بالعرج» بمعنى «في» أي العرج كقولك : قام زيد بالبلد أي في البلد . وقوله : «مكثور عليه» : أي ازدحم عليه الناس يسألونه .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن عمارة بن غزية ، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ قال : قال جابر بن عبد الله : كنا مع رسول الله ﷺ زمان غزوة تبوك ورسول الله ﷺ يسير بعد أن أضحى ، إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال : « ما هذه الجماعة؟» فقالوا: رجل صائم أجهدته الصوم أو كلمة نحوها ، فقال رسول الله ﷺ : « ليس البر الصوم في السفر» .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي (٢) .

فأما البخاري : فأخرجه عن آدم ، عن شعبة ، عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي ، عن جابر قال : كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحماً ورجل قد ظلل عليه ، فقال: « ما هذا؟ » فقالوا : صائم فقال : « ليس من البر الصوم في السفر» .

وأما مسلم : فأخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن مثنى ، وابن بشار،

(١) مسلم في الصوم (١١٢٠/١٠٢) ، وأبو داود في الصوم (٢٤٠٦) .

(٢) البخاري في الصوم (١٩٤٦) ، ومسلم في الصوم (٩٢/١١١٥) ، وأبو داود في الصوم (٢٤٠٧) ،

والنسائي في الصوم ٤/١٧٥ .

عن محمد بن جعفر ، عن غندر ، عن شعبة بإسناد البخارى ونحو لفظه وقال : ليس البر أن تصوموا فى السفر .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أبي داود الطيالسى ، عن شعبة .

وأما النسائى : فأخرجه عن قتيبة ، عن بكر ، عن عمارة بن غزية .

ب/٨١ « إذا » فى قوله : « إذا هو بجماعة » هى التى للمفاجأة كقوله / تعالى : « إِذَا هُمْ

يَقْنَطُونَ » [الروم : ٣٦] وأجهدده : أى أتعبه من الجهد - بالفتح - المشقة . والبر : ضد الإثم ، وهو اسم لكل فعل طاعة من الخير ، وهذا الكلام نفى يتضمن نهياً أو زجراً مع ذكر العلة التى من أجلها نفى ونهى ؛ وذلك أن الصائم إنما يصوم اعتقاداً منه أنه يفعل فعلاً من أفعال الخير والبر ، فيعرض فى النهى إلى ذكر نفى البر الذى ظنه الصائم برأ فقال : هذا الصوم فى حالة السفر ليس من أفعال البر ، فيتنبه المخاطب بذلك على أن فعله ليس برأ حتى يكون ذلك أدهى إلى قبول القول وأسرع به إلى الإفطار ، وترك الصوم ودخول «من» فى الجملة أحسن من إسقاطها ؛ لأن الصوم ليس البر إنما هو نوع من أنواعه .

وفى رواية مسلم : « ليس البر أن تصوموا » ، فى موضع «الصوم» ؛ لأن الصوم والصيام : مصدر صام يصوم ، وأن والفعل بمعنى المصدر ومع حذف «من» يجوز نصب الصوم والبر ورفعهما على جر ليس واسمها ، إلا أن رفع الصوم ونصب البر أحسن لأمرين :

أحدهما : أن الصوم فى هذا المقام هو المخير عنه بالبر .

الثانى : دخول «من» فى الرواية الأخرى وهى مع ما دخلت عليه الخبر .

وأخبرنا الشافى رحمته الله ، أخبرنا سفيان ، عن الزهرى ، عن صفوان بن عبد الله ، عن أم الدرداء ، عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله ﷺ قال : « ليس البر الصيام فى السفر » .

هذا الحديث أخرجه النسائى (١) عن إسحاق بن إبراهيم ، عن سفيان بالإسناد وقال : « ليس من البر الصيام فى السفر » .

وقد أخرج المزنى ، عن الشافى ، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن

(١) النسائى فى الصوم ٤/ ١٧٤ ، ١٧٥ .

الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نساغر مع رسول الله ﷺ فمننا الصائم ومننا المفطر، ولا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

ويرون أنه / من وجد قوة فصام إن ذلك لحسن جميل ومن وجد ضعفاً فأفطر إن ١/٨٢ ذلك لحسن جميل .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم (١).

وقد أخرج المزني، عن الشافعي، عن عمرو بن أبي سلمة، عن سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: كنا مع رسول الله ﷺ في السفر، وإن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر فما منا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة.

هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم (٢).

قال الشافعي فيما تكلم به على هذه الأخبار التي أوردها في الصوم في السفر، قلت له: يعني لمن خاطبه في قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ إلى قوله: ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥] آية واحدة وليس أحد من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام واحد، وأن الكلام الواحد لا ينزل إلا مجتمعاً متابعاً؛ لأن معنى [قطع] (٣) الآية قطع الكلام، قال: أجل. قلت: فإذا صام رسول الله ﷺ في شهر رمضان يعني في السفر، وفرض شهر رمضان إنما أنزل في الآية، أليس قد علمنا أن الآية تفطر المريض والمسافر رخصة؟ قال: بلى قلت: ولم يبق شيء يعرض في شك إلا الأحاديث؟ قال: نعم، ولكن الآخر من أمر رسول الله ﷺ أليس الفطر؟ قلت له: الحديث يبين أن رسول الله ﷺ لم يفطر، بمعنى نسخ الصوم، ولا اختيار الفطر على الصوم، ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقول: «تقووا لعدوكم» ويصوم، ثم يُخبر بأنهم أو بعضهم أبوا أن يفطروا إذا صام، فأفطر رسول الله ﷺ ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره، كما صنع عام الحديبية، فإنه أمر الناس أن ينحروا ويحلقوا فأفطروا فنحروا وحلقت ففعلوا، فما قوله: «ليس من البر الصيام في السفر»؟

قلت: قد أتى به جابر مفسراً / فذكر أن رجلاً أجهدته الصوم، فلما علم به النبي ١/٨٢ ب

(١) مسلم في الصوم (٩٦/١١١٦).

(٢) البخاري في الصوم (١٩٤٥)، ومسلم في الصوم (١٠٨/١١٢٢).

(٣) ما بين المعقوفين لا بد منه ليستقيم المعنى.

ﷺ قال : « ليس من البر الصيام فى السفر » فاحتصل « ليس من البر » أن يبلغ رجل هذا بنفسه فى فريضة صوم ولا نافلة ، وقد أرخص الله له وهو صحيح أن يفطر ، ويحتصل « ليس من البر » المفروض الذى من خالفه أثم . قال : فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت : كعب بن عاصم روى حرقاً واحداً ، وجابر ساق الحديث ، وفى صوم النبى ﷺ دلالة على ما وصفت لك وكذلك فى أمر حمزة بن عمرو : « إن شاء أفطر » وكذلك فى قول أنس قال : فقد قال سعيد بن المسيب : إن النبى ﷺ قال : « خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا الصلاة » قلت : وهذا مثل ما وصفنا خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها ؛ لأن قبول الرخصة حتم يأثم به من تركه ، قال : فما أمر عمر رجلاً صام فى السفر أن يعيد ؟ قلت : لا أعرفه عنه ، فإن عرفته فالحجة ثابتة بما وصفت لك .

وأصل ما يذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ والحجة لازمة للخلق وعلى الخلق اتباعه . وقال الشافعى فى كتاب الصيام فى قول من قال قد سعى الذين صاموا العصاة : قد يكون قيل لهم ذلك على أنهم تركوا قبول الرخصة ورغبوا عنها ، وهذا مكروه عندنا ، إنما نقول : يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له فإذا كان ذلك فالصوم أحب إلينا لمن قدر عليه . والله أعلم بالصواب .

الفرع الثانى : فى الحامل والمرضع والشيخ الكبير

أخبرنا الشافعى ﷺ ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها ؟ قال : تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة . / قال الشافعى : مالك وأهل العلم يرون عليها مع ذلك القضاء .

١/٨٣

هذا حديث الموطأ^(١) أخرجه هكذا . وزاد : بمد النبى ﷺ .

حملت المرأة تحملاً حملاً بفتح الحاء فهى حامل وحاملة : إذا كانت حبلى ، فمن قال : حامل قال : هذا نعت لا يكون إلا للإناث ، ومن قال : حاملة بناه على حملت فهى حاملة : فإذا حملت شيئاً على ظهرها فلا يقال إلا حاملة ، للفرق بين المذكر والمؤنث وقوله : « مكان كل يوم » : أى عوضه وبذله فاستعار المكان للمعوض كان العوض والمعوض منه يتعاقبان على مكان واحد ، وأنهما ليسا مما يجتمعان والمد :

(١) مالك فى الموطأ ص ٣٠٨ .

رطل وثلاث عند الشافعى ومالك وأهل الحجاز ، وهو مد النبى ﷺ . وعند أهل العراق وأبى حنيفة : رطلان .

والذى ذهب إليه الشافعى : أن المرأة الحامل والمرضع إذا خافت على نفسها أفطرت ووجب عليها القضاء دون الكفارة ، وإذا خافت على ولدها فأفطرت فالمشهور من المذهب أن عليها القضاء والكفارة عن كل يوم يفطر فيه مد من طعام ، وبه قال أحمد ، إلا أنه قال : مد من بر أو نصف صاع تمر أو شعير ، وبه قال مجاهد . وروى البويطى ، عن الشافعى : أن الكفارة تجب على المرضع دون الحامل . وهو إحدى الروايتين عن مالك ، وبه قال الليث بن سعد . وقال أبو حنيفة : لا تجب عليها كفارة وهو مذهب الحسن البصرى ، وعطاء ، والزهرى ، وربيعه ، والثورى ، والأوزاعى ، وأبى ثور ، وأبى عبيد ، وداود . واختاره المزنى ، وابن المنذر .

وروى عن ابن عباس ، وابن عمر أنهما قالوا : يجب عليهما الكفارة دون القضاء .

وقد أخرج الربيع ، عن الشافعى ، عن مالك : أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدى .

قال الشافعى : وخالفه مالك وقال : ليس عليه بواجب ، / وقد رواه قتادة عن ٨٣/ب أنس أنه ضعف عاماً قبل موته فأفطر وأمر أهله أن يطعموا مكان كل يوم مسكينا . والله أعلم .

obeikandi.com

الباب السادس
فى القضاء والكفارة

obeikandi.com

الباب السادس فى القضاء والكفارة

أخبرنا الشافعى رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبى سلمة ؛ أنه سمع عائشة تقول : إن كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أصومه حتى شعبان .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة (١) .

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد نحوه .

وأما البخارى : فأخرجه عن أحمد بن يونس ، عن زهير ، عن يحيى بن سعيد وذكره قال يحيى : الشغل من النبى أو بالنبى رحمته الله .

وأما مسلم : فأخرجه بإسناد البخارى ولفظه .

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعنبي ، عن مالك .

وأما الترمذى : فأخرجه عن قتيبة ، عن أبى عوانة ، عن إسماعيل السدى ، عن عبد الله البهى ، عن عائشة قالت : ما كنت أفضى ما يكون على من رمضان إلا فى شعبان حتى توفى رسول الله رحمته الله .

وأما النسائى : فأخرجه عن عمرو بن على ، عن يحيى بن سعيد . . . الحديث .

هذه «إن» المخففة من الثقيلة ، واللام الداخلة فى الخبر هى الفارقة بين المخففة والشرطية ، التقدير : أنه كان يكون على الصوم . وقولها : «فما أستطيع أن أصومه» : تريد أن أفضيه ؛ لأن الحال تدل على ذلك ، فإن من كان عليه صوم رمضان لا يقول فيه لا أستطيع أن أصومه وقد خرج من رمضان ؛ لأن محل الصوم قد انقضى ، وإنما يريد به القضاء ، ويدل عليه ما جاء فى رواية البخارى ومسلم بلفظ القضاء ، وكذلك صرح به الترمذى .

وأما قوله : «والشغل من النبى رحمته الله أو بالنبى رحمته الله» : أنها كانت تشتغل به وبمهامه

(١) مالك فى الموطأ ص ٣٠٨ ، والبخارى فى الصوم (١٩٥٠) ، ومسلم فى الصوم (١٥١/١١٤٦) ، وأبو داود فى الصوم (٢٣٩٩) ، والترمذى فى الصوم (٧٨٣) ، والنسائى فى الصوم ١٩١/٤ .

أو بما عسى أن يعرض له إليها من نكاح .

أ/٨٤ والذي ذهب إليه الشافعي: أن الصائم إذا أفطر في رمضان / بعذر فإنما يجب عليه القضاء وحده متفرقاً وله أن يؤخره إلى استطلاع شعبان من قابل قال: فإن أدركه رمضان آخر ولم يقض فإن أخره لعذر من مرض أو سفر متواصلين فإن زال عذره وأمكنه أن يقضى فلم يفعل حتى دخل رمضان آخر فإنه يصوم الآن عن رمضان الثاني، ثم يقضى ويطعم عن كل يوم مداً . وبه قال مالك ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق والأوزاعي . وقال أبو حنيفة: لا كفارة عليه ، واختاره المزني ، وهو قول الحسن البصري ، والنخعي ، وروى الأول عن أبي هريرة ، وابن عباس ، وهو قول عطاء والقاسم بن محمد ، والزهرى . وقال ابن عباس ، وابن عمر ، وسعيد بن جبير ، وقتادة: إن أدركه رمضان وقد دام عذره في تأخير القضاء فإنه يصوم رمضان الثاني ويكفر عن الأول ولا قضاء عليه . وقال الثوري : ويطعم عن كل يوم نصف صاع .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد ، عن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعق رقبة ، أو صيام شهرين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، قال : إني لا أجد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال: « خذ هذا فتصدق به » فقال : يا رسول الله ، ما أحداً أحوج مني ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه ثم قال: « كله » .

قال الشافعي: وكان فطره بجماع .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله قال: أخبرنا مالك ، عن عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب قال : أتى أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتف شعره ويضرب نحره ويقول : هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل تستطيع أن تعتق رقبة؟ » قال: لا . قال: « فهل تستطيع أن تهدي بدنة؟ » قال : لا ، قال: « فاجلس » فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال: « خذ هذا فتصدق به » / قال: ما أحداً أحوج مني قال: « فكله وصم يوماً مكان ما أصبت » .

قال عطاء : فسألت سعيداً كم كان ذلك العرق؟ قال: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين .

وقد أخرج المزني ، عن الشافعي ، عن عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج قال : حدثني الزهرى ، عن حميد ، عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أفطر في شهر رمضان بعق رقبة ، أو صيام شهرين

متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً .

وأخرج المزني أيضاً عن الشافعي هذا الحديث بطوله أتم من هذا ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال: هلكت ، فقال: «وما أهلكك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضان ، فقال النبي ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها؟» قال: لا ، قال: «فهل تستطيع صيام شهرين متتابعين؟» قال: لا ، قال: «فهل تستطيع إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا أجده قال له النبي ﷺ: «اجلس» فجلس فينا هو جالس كذلك ، إذ أتى بعرق فيه تمر . قال سفيان : والعرق: المكتل فقال له النبي ﷺ: « اذهب فتصدق به » قال: يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ما بين لابتها أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال: « اذهب فأطعمه عيالك » .

هذا حديث متفق عليه وأخرجه الجماعة إلا النسائي (١) .

أما مالك : فأخرج الأولى وقال فيها : شهرين متتابعين وقال: «حتى بدت أنيابه» وأخرج الثانية .

وأما البخاري : فأخرج عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري بالإسناد وذكر رواية المزني الآخرة بطولها .

وأما مسلم : فأخرج عن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وابن نمير كلهم ، عن ابن عيينة ، عن الزهري نحو البخاري ولهما روايات كثيرة لهذا الحديث .

وأما / أبو داود : فأخرج الأولى عن القعنبى ، عن مالك . وأخرج رواية ٨٥/أ البخاري ومسلم عن مسدد ، ومحمد بن عيسى ، عن سفيان ، عن الزهري .

وأما الترمذي : فأخرج نحو رواية البخاري عن نضر بن علي ، وأبي عمار ، عن سفيان ، عن الزهري .

وفي الباب عن ابن عمر ، وعائشة ، وابن عمرو .

العرق بفتح الراء : شيء منسوج من خوص النخل مطفور يعمل منه الزنبيل فسمى

(١) مالك في الموطأ ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، والبخاري في الصوم (١٩٣٦) ، ومسلم في الصوم (١١١١/٨١ ، ٨٢) وأبو داود في الصوم (٢٣٩٠ ، ٢٣٩٢) ، والترمذي في الصوم (٧٢٤) .

الزنبيل عرفاً ؛ لأنه يعمل منه ، وقد يروى بسكون الراء كما رواه يحيى بن يحيى في الموطأ ساكن الراء ، ورواه ابن وضاح فيه بالفتح وهو المعروف في كتب اللغة .

والأنياب من الأسنان معروفة : وهي التي بين الرباعيات والضواحك . وقوله : «يضرب نحره» : يريد أعالي صدره ، وذلك فعل الكئيب المحزون أو الخائف من أمر وقع فيه ، فهو يلزم نفسه بذلك غير قانع بالقول حتى يتبع ذلك بالفعل . وقوله : «أصبت أهلى» يريد به الجماع . والبدنة : أكثر ما يطلق على الإبل وقد يطلق على البقر ، وقد جاء في بعض الروايات «ما أحد أحوج منى» بالحاء فإن لم يكن سهوياً من الرواة فهو جائز إلا أن المشهور بالجيم من الوجدان ، ويعضد ذلك ما جاء في رواية الموطأ : «ما أجد أحداً أحوج منى» فجمع بين الاثنين في اللفظ .

واللاية : الحرة وهي الأرض ذات الحجارة السود ، يريد حرَّتى المدينة . والمكتل بكسر الميم وفتح التاء : الزنبيل العظيم .

وفى هذا الحديث من الفقه : بيان وجوب القضاء والكفارة ، وبيان الترتيب والتخيير فيها ، وبيان وجوبها على الرجل والمرأة ، أو على الرجل دونها ، وبيان التابع ، وبيان مقدار الطعام ، وبيان تخصيص هذا السائل بأكل الكفارة .

أما من أفطر في نهار رمضان متعمداً فعليه القضاء بأى نوع كان من أنواع الفطر .

ب/٨٥ وأما الذى ذهب / إليه الشافعي أن عليه القضاء والكفارة : فإنها إنما تجب بسبب إفساده صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به لأجل الصوم ، والناسى لا يكفر ولا الصائم فى غير رمضان .

ولا تجب على من أكل أو شرب أو استمنى أو قبل فأنزل فإنه جماع ولكنه غير تام ، ولا على من زنا ناسياً ، ولا على من أدركه الصبح مجامعا أهله . هذا الحد ذكره الغزالي - رحمه الله تعالى - فى الوسيط ، وهو كامل تام فبوجوب الكفارة على المجامع قال أكثر الفقهاء وقال النخعي ، والشعبي ، وسعيد بن جبيرة وقتادة : لا كفارة عليه .

وقال أبو حنيفة : إذا أفطر بالأكل والشرب وجبت عليه الكفارة ، إلا أن يلع حصاة أو فستقة فقشرها فلا كفارة فيها ، وكأنه يعتبر فى وجوب الكفارة ما يتعدى به ويتداوى به . وقال مالك : تجب الكفارة بكل ما كان هاتكاً لحرمة الصوم إلا الردة ، وبه قال أبو ثور .

وقال عطاء ، والحسن البصرى ، والثورى ، والأوزاعى ، وإسحاق : الأكل والشرب كالجماع .

وأما وجوبها على الرجل والمرأة : فإن الظاهر الأكيد من مذهب الشافعى ؛ أنها تجب على الرجل دون المرأة . وقال فى «الإملاء» : تجب عليهما كفارتان . وبالأول : قال أحمد . وبالثانى قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور ، وروى أيضاً عن أحمد .

وأما ترتيب الكفارة وتخييرها : فعند الشافعى أنها مرتبة ، إن قدر على الرقبة أعتق ، ولا يجزئه غيرها ، فإن لم يجد فيصوم ستين يوماً ، فإن تعذر فيطعم ستين مسكيناً وبه قال أبو حنيفة والثورى ، والأوزاعى ، وأحمد . وقال مالك : هى على التخيير بين العتق والصوم والإطعام ، وحكى عن الحسن أنه مخير بين عتق رقبة ونحر بدنة آخذاً برواية ابن المسيب ، ولا قائل بذلك .

فأما بيان التابع : فإنه واجب ، وبه قال عامة الفقهاء . وقال ابن أبى ليلى : لا يجب التابع . وأما مقدار الطعام فخمسة عشر / صاعاً لستين مسكيناً ، لكل مسكين ١/٨٦ مد واحد مما يخرج منه زكاة الفطر ، لا فرق بين أنواعها كلها . وقال أبو حنيفة : لكل مسكين من البر نصف صاع .

وأما تخصيص هذا السائل بأكل الكفارة وإطعامها أهله : فقد قال الشافعى : إن النبى ﷺ يملكه التمر وإنما أراد أن يتطوع عنه بالتكفير ، فلما أخبره بحاجته صرفه إليه ، أو أنه ملكه التمر ليتصدق به عن نفسه ، فلما أخبره بقره قدم حاجته على الكفارة ، فيحتمل أنه أمره بذلك وتبقى الكفارة فى ذمته ، ويحتمل أنها سقطت عنه للعجز ، ويحتمل أن يكون صرف الكفارة إليه وإلى عياله لما كان هو المطوع بها ، أو يكون مصروفة إلى عياله .

قال الخطابى : ظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعاً كاف فى الكفارة عن شخص واحد لكل مسكين مد ، وقد جعله الشافعى أصلاً لمذهبه فى أكثر المواضع التى يجب فيها الإطعام ، وقد روى فى خبر سلمة بن صخر ، وأوس بن الصامت فى كفارة الظهار : أنه فى أحدهما «أطعم ستين مسكيناً وسقاً» والوسق : ستون صاعاً ، وفى الآخر قال : أتى بعرق والعرق ثلاثون صاعاً ، كذا فسره محمد بن إسحاق بن يسار ، وإسناد الحديثين لا بأس به وإن كان حديث أبى هريرة أشهر منهما ، فالاحتياط أن لا يقتصر على المد الواحد ؛ لجواز أن يكون العرق الذى أتى به النبى ﷺ القدر بخمسة عشر صاعاً فصار فى الحكم عن مبلغ تمام الواجب اتساعاً لوجوده .

وفي هذا الحديث أن النبي ﷺ مهد عذره في ترك الصيام بالغلبة المفرطة ، وقد
ب/٨٦ اختلف الأئمة في ذلك والظاهر أنه لا يرخص / في العدول إلى طعام وهو القياس .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أخيه خالد بن
أسلم؛ أن عمر بن الخطاب أفطر في رمضان في يوم ذى غيم ، ورأى أنه قد أمسى
وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، قد طلعت الشمس ، فقال عمر
بن الخطاب : الخطب يسير .

هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ وزاد في آخره : وقد اجتهدنا (١) .

قال الشافعي : يعني فصام يوماً مكانه ولذلك قال : الخطب يسير ، أى الشأن
والأمر سهل .

والذى ذهب إليه : أن الفطر متعمداً في شهر رمضان بغير الجماع كالأكل
والشرب وغيرهما ، أو من ظن دخول وقت فأفطر مثل ما جرى في هذا الحديث فإنه
يجب عليه القضاء ، وهذا لا خلاف فيه بين الفقهاء . وأما الكفارة فقد ذكرت .

والقضاء عند الشافعي مكان كل يوم يوم ، وبه قال عامة الفقهاء . وقال ربيعة بن
أبى عبد الرحمن : يجب مكان كل يوم اثنى عشر يوماً لأن السنة اثنى عشر شهراً
وشهر رمضان يجزى عنها . حكى عن سعيد بن المسيب أنه قال : يصوم عن كل يوم
شهرًا . وقال النخعي : يقضى ثلاثة آلاف يوم . والحكم في مثل هذه الحادثة أنه لا
عليه غير قضاء يوم . وبه قال ابن عباس ، ومعاوية ، وعطاء ، وابن جبير ،
ومجاهد ، والزهرى ، ومالك ، والثورى ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأى .
وكان الحسن البصرى ، وإسحاق يقولان : لا قضاء عليه بمنزلة الناسي . وقد روى في
طريق آخر عن عمر بن الخطاب أنه قال : لا والله ما نبالى يقضى يوماً مكانه . وهذا
تفسير قوله في الرواية الأولى الخطب يسير .

الباب السابع
في صوم التطوع

obeikandi.com

الباب السابع / في صوم التطوع

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في الدخول فيه والخروج منه

أخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن طلحة بن يحيى بن طلحة ابن عبيد الله ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إنا خباناً لك حيساً فقال : « أما إني كنت أريد الصوم ، ولكن قربيه » .

هكذا أخرجه الربيع في المسند ، وقد أخرجه المزني عنه بهذا الإسناد وزاد في آخره : « سأصوم يوماً مكانه » .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ^(١) .

فأما مسلم : فأخرجه عن أبي كامل فضيل بن حسين ، عن عبد الواحد بن زياد ، عن طلحة بن يحيى بالإسناد قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل عندكم شيء ؟ » قالت : فقلت : يا رسول الله ، ما عندنا شيء قال : « فإني صائم » قالت : فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور ، وقد خبات لك شيئاً قال : « ما هو ؟ » قلت : حيس قال : « فهاته » فجئت به فأكل ثم قال : « كنت أصبحت صائماً » قال طلحة : فحدثت مجاهدًا بهذا الحديث فقال : ذلك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فإن شاء أمضاها وإن شاء أمسكها .

وأما أبو داود : فأخرجه عن محمد بن كثير ، عن سفيان ، وعن عثمان بن أبي شيبة ، عن وكيع جميعاً ، عن طلحة ، عن يحيى بالإسناد قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل علينا قال : « هل عندكم طعام ؟ » فإن قلنا لا . قال : « إني صائم » . زاد / وكيع فدخل علينا يوماً فقلنا : يا رسول الله ، أهدى إلينا حيس فحبسناه لك فقال : « أدنيه » قال طلحة : فأصبح صائماً وأفطر .

(١) مسلم في الصوم (١١٥٤/١٦٩) ، وأبو داود في الصوم (٢٤٥٥) ، والترمذي في الصوم (٧٣٣) ، والنسائي في الصوم ٤/١٩٥ .

وأما الترمذى : فأخرجه عن هناد ، عن وكيع ، عن طلحة ، عن محمود بن غيلان ، عن بشر بن السرى ، عن سفيان بن طلحة وذكر نحو رواية أبى داود .

وأما النسائى : فأخرجه عن إسحاق بن إبراهيم ، عن وكيع ، عن طلحة بن يحيى ، عن عمته عائشة بنت طلحة نحو رواية أبى داود . هؤلاء كلهم رووه عن طلحة بن يحيى ، ولم يذكروا فيه الزيادة التى زادها المزنى فى روايته رواه عنه جماعة منهم : سفيان الثورى وشعبة بن الحجاج ، وعبد الواحد بن زياد ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويعلى بن عبيد ولم يذكروا هذه الزيادة .

تقول : «خبأت الشيء أخبؤه خبأ» إذا أعدته وادخرته . والحيس : طعام يتخذ من تمر وسمن وأقط ودقيق أو فتيت ، ويخلط . والزور بفتح الزاى : الزائر ، وهو فى الأصل مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث كالضيف ، تقول : زار يزور زوراً فهو زائر وزور ، وهما زورهم زور وهن زور .

والذى ذهب إليه الشافى رحمته : أن الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء أتم وإن شاء أفطر ، ولا قضاء عليه ، ولكنه يستحب له الإتمام ، وبه قال ابن مسعود وابن عمر ، وابن عباس ، والثورى ، وإسحاق . وقال الثورى : أحب أن يقضى .

وقال أبو حنيفة : يجب عليك إتمامه ، ولا يجوز له الإفطار إلا بعذر . وروى عن محمد ؛ أنه قال : إذا دخل على أخ له فحلف / عليه أفطر وعليه القضاء . وقال مالك : يجب صومه بالدخول فيه ولا يخرج إلا بعذر ، فإذا خرج بعذر لا قضاء عليه ، وبه قال أبو ثور ، وكره الإفطار : الحسن البصرى ، ومكحول ، والنخعى وقالوا : يقضيه .

١/٨٨

وأما نية صوم التطوع : فذهب الشافى إلى أنها جائزة إلى الزوال ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ؛ وقال مالك والمزنى وداود : لا يجوز إلا بنية من الليل كصوم الفرض . وقد حكى حرملة عن الشافى جواز نية التطوع بعد الزوال ، وعلى الحالين فمتى نوى صار صائماً جميع ذلك اليوم . وقال أبو إسحاق : يكون صائماً من حين ما نوى . واحتجاج الشافى من الحديث ، ومع خروجه عليه السلام من صوم يوم التطوع قبل علمه ، ومثله لا يجوز فى صوم واجب وهو مقيم .

وقوله : «سأصوم يوماً مكانه» لو كان فى الحديث يحتمل أنه أراد سأطوع يوماً

مكانه ، وجعل مثاله حديث أم سلمة في قضاء النبي ﷺ ركعتين كان يصليهما بعد الظهر فشغله عنهما الوفد ، وقد ذكرنا هذا الحديث في كتاب الصلاة ، واستشهد أيضاً بقوله ﷺ : « أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل »^(١) وبما روى عن عمر بن الخطاب : من فاته شيء من صلاة الليل فليصله إذا زالت الشمس ، فإنه يعدل قيام الليل . ليس أنه يحب شيء من ذلك ولا قضاؤه ، ولكن يقول : من أراد تحرى فضل الليل فليفعل . ثم ذكر الشافعي حديث عمر بن الخطاب في الاعتكاف وسيجيء ذكره .

قال الشافعي : وهو على هذا المعنى - والله أعلم - أنه أمره إن أراد أن يتبرر باعتكاف اعتكف به .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله : أخبرنا مسلم بن خالد ، وعبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس ؛ كان لا يرى بأساً أن يفطر الإنسان / في صيام التطوع ويضرب لذلك أمثال رجل طاف سبعمائة ولم يوفه فله أجر ما احتسب أو صلى ركعة ، ولم يصل أخرى فله أجر ما احتسب .

وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا مسلم ، وعبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار قال : كان ابن عباس لا يرى بالإفطار في صيام التطوع بأساً .

البأس مهموز : الخوف والشدة تقول : ما بهذا الأمر بأس : أى لا مشقة فيه ولا كراهية ، ولا لوم على فاعله وأنه خفيف على مرتكبه لا يجد فيه عناء من جانب التعب والحسى والعتب الشرعى . وضرب الأمثال : وضعها واعتمادها هو من قولك : ضربت اللبن إذا صنعته ، ورجل : مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو رجل طاف سبعمائة : فى موضع رفع لأنه صفة رجل .

والطواف : هو السعى حول البيت الحرام ، والسُّبُع بضم السين : اسم لسبع دورات حول البيت كلما طاف حوله سبع مرات كان قد طاف سبعمائة ، وتسمى كل دورة منها شوطاً . وقوله : « ولم يوفه » أى لم يتم مطافه سبع مرات . فقوله : « طاف سبعمائة » مجاز ؛ لأنه إنما يقال : طاف سبعمائة إذا كملت له المرات وإنما أراد به عزم على طواف السبع ؛ لأن الطائف من أول ما تسرع فى الطواف يكون عازماً وناوياً أن يطوف سبعمائة كاملاً ؛ لأن المشروع فى الطواف هو ذلك .

(١) البخارى فى الإيمان (٤٣) ، ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٨٢/٢١٥) .

وقوله : « فله ما احتسب » أى ما ادخر واكتسب من العبارة والاحتساب : افتعال من الحسبة الأجر .

وفى هذا الحديث من الفقه : جواز الإفطار فى صوم التطوع ، وجواز الاقتصار على بعض أشراط الطواف ، وجواز صلاة ركعة واحدة ، وأن يكون قد نوى أكثر من ركعة ثم اقتصر على ركعة .

وأخبرنا الشافعى رحمته الله ، أخبر مسلم ، وعبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن ابن الزبير ، عن جابر بن عبد الله ؛ / أنه كان لا يرى بالإفطار فى صيام التطوع بأساً . ١/٨٩
هذا الحديث مؤكد لما قبله .

والرؤية فى هذه الأحاديث كلها من رؤية القلب والرأى ، هذا قال الشافعى : ومن الرواية التى لا يدفع عالم أنها غاية فى البيت روايتنا عن ابن عباس ، ونحن وأنت نشبت روايتنا عن جابر بن عبد الله ، فلو لم يكن فى هذا دلالة من سنة ولم يكن فيه إلا الآثار أما كان يلزمك على أصل مذهبك أن تقول قولنا فيه ؟

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب الحديث الذى رويت عن حفصة وعائشة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنهما أصبحتا صائمتين فأهدى لهما بشيء فأفطرتا ، فذكرتا ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال : « صوماً يوماً مكانه » .

قال ابن جريج : فقلت له : أسمعته من عروة بن الزبير ؟ قال : لا ، إنما أخبرني رجل بباب عبد الملك بن مروان ، أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان .
هذا الحديث أخرجه مالك وأبو داود والترمذى (١) .

أما مالك : فأخرجه عن ابن شهاب ؛ أن عائشة وحفصة زوجى النبى صلى الله عليه وسلم أصبحتا صائمتين متطوعتين ، فأهدى لهما طعام فأفطرتا عليه فدخل عليهما النبى صلى الله عليه وسلم قالت عائشة : فقالت حفصة وبردتنى بالكلام وكانت بنت أبيها : يا رسول الله ، أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى لنا طعام فأفطرتا عليه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقضيا مكانه يوماً آخر » .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، عن حيوة بن شريح ، عن ابن الهاد ، عن زميلة مولى عروة ، عن عروة ، عن عائشة . . . الحديث .

وأما الترمذى : فأخرجه عن أحمد بن منيع عن كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن عروة / عن عائشة .

ب/٨٩

قال الترمذى : وروى مالك بن أنس ، ومعمرو وعبيد الله بن عمرو ، وزياد بن سعد ، وغير واحد من الحفاظ ، عن الزهري ، عن عائشة مرسلأ ، ولم يذكروا فيه عن عروة . قال : وهذا أصح . وذكر قول ابن جريج وسؤاله الزهري ، كما جاء في حديث الشافعى ، إلا أنه قال : فى خلافة سليمان بن عبد الملك .

قلت : هذا الحديث هكذا جاء فى المسند: أخبرنا مسلم ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب... الحديث الذى رويت عن حفصة وعائشة وهذا كلام أبت .

وقوله : « رويت » يقتضى مخاطباً أو من لم يقف على كلام الشافعى فى كتبه لا يعرف مساق هذا الحديث ، ونحن نذكره ليتضح وذلك أن الشافعى قال فى كتاب الصيام فى مساق كلامه على حديث عبد الله بن عباس وجابر وغيرهما من أحاديث الصيام قال : فخالفنا بعض الناس فى هذا يعنى فى قضاء صوم التطوع ، وقال : يريد الذى يخالفه .

أخبرنا الثقة ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين فأهدى لهما شىء فأفطرتا ، فذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « صوماً يوماً مكانه » قال الشافعى : فقلت : فهل عندك حجة من رواية أو أثر لازم غير هذا ؟ فقال : ما يحضرنى الآن شىء غيره ، قلت : فكيف قلت عن ابن شهاب مرسلأ فى شىء ولا تقبله عنه ولا عن مثله ولا أكبر منه فى شىء غيره ؟ قال : فلعله لم يحمله إلا عن ثقة ، قلت : وهكذا يقول مالك إن أخذتم مرسله فى غير هذا المرسل من هو أكبر منه ، فنقول : كل من غاب عنى كما يمكن فيه أن يحمله عن ثقة وعن مجهول لم يقم علىّ به حجة حتى أعرف من حمله عنه بالثقة وأنزلته / منزلة الشهادات ، ثم ساق الكلام إلى أن ذكر : وهذا الحديث عند ابن شهاب . قلت : نعم .

أ/٩٠

أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب... الحديث الذى رويت عن حفصة ، وعائشة ، عن النبى ﷺ وذكر هذا الحديث كما ورد فى المسند ثم قال الشافعى : رأيت لو كنت ترى الحجة تقوم بالحديث المرسل ثم علمت أن ابن شهاب قال فى هذا الحديث ما حكيت لك : يريد قول ابن جريج له وجوابه أتقبله؟ قال : لا هذا يوهنه بالخبر ، بأنه قبله عن رجل لا يسميه ولو عرفه لسماه أو وثقه . تم كلام الشافعى .

وقد ثبت عن سفیان بن عیینة أنه قيل للزهري : هو عن عروة ، قال : ولا ثبت بشهادة ابن جريج وابن عیینة عن الزهري أنه لم يسمعه عن عروة ، وفى ذلك دلالة على خطأ رواية جعفر بن برقان ، وصالح بن أبى الأخضر ، وسفيان ؛ هذا الحديث عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ثم فى رواية الأکابر من أصحاب الزهري الحديث عنه مرسلًا ، مثل مالك بن أنس ، ويونس بن يزيد ، ومعمربن راشد ، وابن جريج ، ويحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمرو ، ابن عیینة ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وبكر بن وائل وغيرهم .

وأما رواية ابن الهاد ، عن زميلة ، عن عروة عن عائشة : فإنها لم تثبت ، قال البخارى لا نعرف لزميل سماع من عروة ولا لابن الهاد من زميل ولا تقوم به الحجة . وقد اختلف فى زميل فقيل : بفتح الزاى وقيل : بضمها وهو مجهول .

وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن أبى الدرداء ؛ أنه كان يأتى أهله حين ينتصف النهار أو قبله فيقول : هل من غداء؟ فيجده أو لا يجده ، فيقول : لأصومن هذا اليوم فيصومه ، وإن كان مفطرًا أو بلغ ذلك الحين / وهو مفطر .

قال ابن جريج : أخبرنا عطاء . قال : وبلغنا أنه يفعل ذلك حتى يصبح مفطرًا حتى الضحى وبعده ولعله يكون وجد هذا أو لم يجده .

هذا الحديث قد استشهد به البخارى فى الصحيح فى كتاب الصوم فى باب إذا نوى بالنهار صومًا (١) . قال : وقالت : أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام؟ فإن قلنا لا قال : فإنى صائم يومى هذا . وفعله أبو طلحة ، وأبو هريرة ، وحذيفة ، وابن عباس .

أهل الرجل : زوجته هذا فى الإطلاق العرفى والاصطلاح ، فأما فى أصل الوضع اللغوى فهم أقاربه وأنسابه وعشيرته .

وقوله : «كان يأتى أهله» : فيه دليل على تكرار ذلك منه ، وأنها عادة مستمرة له وليست نادرة . وقوله : « فيجد أو لا يجد » يعنى أنه على أى حال كان من وجود الغداء وعدمه .

واللام فى قوله : «لأصومن» جواب القسم المحذوف ، تقديره : والله لأصومن .

والشك في قوله : « وإن كان مفطراً أو بلغ ذلك الحين وهو مفطر » ، يجوز أن يكون شكاً من أحد الرواة فيما سمعه ممن سمعه منه عطاء فمن دونه ، ويجوز أن لا يكون شكاً في اللفظ إنما هو شك في معنى اللفظين ومعناهما مختلفان .

فأما قوله : « وإن كان مفطراً » فإنه يريد به وإن كان قد بنى أمره في يومه ذلك على الإفطار من أوله ولم يكن نوى صومه ، وأما قوله : « أو بلغ ذلك الحين وهو مفطر » ، فإنه يريد أن لم يكن متعرضاً للإفطار في ذلك اليوم ولا عزم على إفطاره بياله إنما بلغه ذلك وهو مفطر مكانه لما عزم على طلب الغداء وعرض له أنه مفطر ، وكلا الأمرين محتمل .

وقوله : « حين يصبح مفطراً » ، يؤكد ما قلناه ، أى أنه بنى أمره من أول النهار على أنه مفطر و« حتى » في قوله : « حتى الضحى » بمعنى إلى تقديره : / يصبح مفطراً إلى الضحى أو بعده ، والضحى يجوز أن يكون بضم الضاد والقصر : وهو أول النهار ، ويجوز « أن » يكون بفتح الضاد والمد : وهو عند ارتفاع النهار والضرب من الزوال وهو الأشبه ، ودخول أن في خبر أهل غير مستعمل إلا قليلاً على إعطاء لعل معنى عسى ، لا تقول : لعل زيد أن يقوم . قال لى ناصح الدين أبو محمد سعيد بن المبارك بن على الدهان النحوى - رحمه الله تعالى - وأنا أقرأ عليه كتاب « مجمل اللغة » لأحمد بن فارس - رحمه الله تعالى : وقد جاء فيه : لعله أن يكون كذا وكذا وهذا لا يجوز في النحو ، ووجه ذلك أن أن والفعل بمعنى المصدر تقول : أريد أن تقوم المعنى أريد قيامك ، فإذا أدخلتها في خبر لعل فقلت لعل زيداً أن يقوم فكأنك قلت : لعل زيداً قام وهذا غير جائز . فإن قلت : فما تقول في قولهم : عسى زيد أن يقوم ، قلت : جاز ذلك لما في عسى من معنى المقاربة فكأنك قلت : قارب قيام زيد ، وليس كذلك لعل ؛ فإن معنى لعل التوقع والرجاء ؛ فقل فيها أرجو قيام زيد أو أتوقع قيام زيد . قلت : لعل مجمع على أنها حرف وعسى لم يقل أنها حرف من يعتد بقوله . والفعل يجوز ذلك فيه من التصرف ما لا يجوز في الحرف ، فإن أقمت معنى عسى مقامها جاز لك بخلاف لعل .

وقد أخرج الشافعى رحمته الله في كتاب « البويطى » حديث أم هانئ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فناولته شراباً فشرب ، ثم ناولها فشربت فقالت : يا رسول الله ، كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصائم المتطوع أمين أو أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » .

هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى (١) .

الفرع الثانى : فى صوم يوم عاشوراء وتاسوعاء

أخبرنا الشافى رحمته الله ، أخبرنا ابن أبى فديك ، عن ابن أبى / ذئب ، عن ٩١/ ب الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عاشوراء ويأمر بصيامه .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : كان يوم عاشوراء يوم كذا تصومه قريش فى الجاهلية ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يصومه فى الجاهلية ، فلما قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا النسائى (٢) .

أما مالك : فأخرجه عن هشام بن عروة .

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن مسلمة .

[وأما مسلم] (٣) : فأخرجه عن زهير ابن حرب ، عن جرير ، عن هشام ، عن أبيه .

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعنبي ، عن مالك بإسناده .

وأما الترمذى : فأخرجه عن هارون بن إسحاق الهمداني ، عن عبدة بن سلمان ، عن هشام .

عاشوراء : فاعولاء من العشر ، يريد عشر المحرم ، قال الجوهري : عاشوراء مثله وهذا اليوم العاشر من المحرم .

وقد ذهب قوم : إلى أنه اليوم التاسع ، وقد جاء فى ذلك حديث ابن عباس قال : إذا رأيت هلال المحرم فاعد ، وأصبح اليوم التاسع صائماً ، ووجه ذلك أنه مأخوذ من أورد الإبل وهى الربع والخمس والعشر فإن الربع عند العرب : هو شرب

(١) أبو داود فى الصوم (٢٤٥٦) ، والترمذى فى الصوم (٧٣١ ، ٧٣٢) ، وقال : فى إسناده مقال .

(٢) مالك فى الموطأ ص ٢٩٩ ، والبخارى فى الصوم (٢٠٠٢) ، ومسلم فى الصوم (١١٣/١١٢٥) ، وأبو

داود فى الصوم (٢٤٤٢) ، والترمذى فى الصوم (٧٥٣) .

(٣) ما بين المعقوفين لابد منه ليستقيم المعنى ، وقد سقط من المخطوطة .

الإبل في اليوم الثالث ، والخمس شربها في اليوم الرابع ، والعشر شربها في اليوم التاسع ، و«هو» في قوله : «كان هو الفريضة» راجع إلى رمضان لا إلى عاشوراء ، ويسمى الفصل والعماد وفائدته تأكيد وتحقيق لما يسند الفعل إليه .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا سفيان ، عن الزهرى ، عن حميد ، عن عبد الرحمن قال : سمعت معاوية بن أبى سفيان يوم عاشوراء . وهو على منبر رسول الله ﷺ وقد أخرج من كفه قصه من شعر - يقول : أين علماءكم / يا أهل المدينة؟ ، لقد سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه يقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حتى أخذها نساؤهم ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ فى مثل هذا اليوم يقول : « إني صائم فمن شاء منكم فليصم » .

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن؛ أنه سمع معاوية بن أبى سفيان عام حج وهو على المنبر يقول : يا أهل المدينة ، أين علماءكم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لمثل هذا اليوم : « هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم ، فمن شاء منكم فليصم ومن شاء فليفطر » .

هذا حديث صحيح متفق عليه . أخرجه مالك ، والبخارى ، ومسلم ، والنسائى (١) .

أما مالك : فأخرج الرواية الثانية إسناداً ولفظاً نحوه .

وأما البخارى : فأخرج الثانية عن القعنبي عن مالك .

وأما مسلم : فأخرج الرواية الثانية عن حرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب .

وأما النسائى : فأخرجه عن قتيبة ، عن سفيان ، عن الزهرى .

وقد أخرج الجماعة كلهم حديث قصة الشعر التى فى أول الحديث مفردة من حديث عاشوراء .

القصة من الشعر : القطعة منه ، ووجه النهى عنه أنه أراد الوصل فى الشعر وتزويره ، وذلك أن تأخذ المرأة شعراً مستعاراً فتصله فى شعرها ، ليظهر أن لها شعراً

(١) مالك فى الموطأ ص ٢٩٩ ، والبخارى فى الصوم (٢٠٠٣) ، ومسلم فى الصوم (١٢٦/١١٢٩) ، والنسائى فى الصوم ٢٠٤/٤ .

كثيراً فتحسن به عند من يراها ، وقد جاء النص بلعن الواصلة والمستوصلة .

وقد جاء فى رواية الشافى : «لم يكتب عليكم صيامه» بغير واو ، وفى رواية مالك : «ولم يكتب» بواو وحذف الواو حسن ؛ لأن الواو هى واو العطف وهو مؤذنة بانقطاع الكلام الأول ، الذى هو المعطوف عليه ، وتماه واستئناف المعطوف ليعطيه حكم ما قبله ، فأما إذا لم يجئ بالواو فيكون الكلام متصلاً غير / منقطع ، كان بعضه متوقف على البعض فلا يكون بينهما فاصل ، وهو أحسن .

والكتابه هاهنا : عبارة عن الفرض كقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] ، و ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ [البقرة : ١٧٨] وأمثال ذلك كثير ، وفى رواية الشافى : «فمن شاء منكم فليصم» . وفى رواية غيره بإسقاطها ، وإثباتها أحسن لرواح قوله : «عليكم» ؛ ولأنه قال : «لم يكتب عليكم» فخصهم بذكر الكتبة فاحتاج أن يخصص أيضاً المشيئة فقال : منكم ، فيكون الكلام متوافقاً فى الإيراد .

وأخبرنا الشافى رحمته ، أخبرنا يحيى بن حسان ، عن الليث - يعنى بن سعد - عن نافع ، عن ابن عمر قال : ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال النبى ﷺ : « كان يوماً يصومه أهل الجاهلية ، فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ، ومن كرهه فليدعه » .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود (١) .

فأما البخارى : فأخرجه عن مسدد ، عن إسماعيل ، عن أيوب ، عن نافع ، وذكر أطول من هذا .

وأما مسلم : فأخرجه عن قتيبة ، وابن رمح ، عن الليث بالإسناد ، عن أبى كريب ، عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن نافع .

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، عن يحيى بن عبد الله ، عن نافع .

المكروه ضد المحبوب ، ألا تراه جاء بهما فى هذا الحديث متقابلين فقال : « من أحب صيامه فليصمه ، ومن كرهه فليدعه » تقول : كرهته أكرهه كراهة وكراهية ، فهو شئ كرهه ومكروه . وقد يرى المكروه فى اصطلاح الفقهاء فى بعض الأشياء على الحرام ، وكثيراً ما كان الأول من الأئمة يطلقون ذلك فى ألفاظهم ، ويعلم مقصودهم من قرأتين الأحوال ومدار الكلام .

(١) مسلم فى الصوم (١١٢٦/١١٨) ، وأبو داود فى الصوم (٢٤٤٢) .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا ابن عيينة ، أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول : سمعت ابن عباس يقول : ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يتحرى صيامه على ١/٩٣ الأيام إلا هذا اليوم يعنى عاشوراء .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم والنسائى (١) .

أما البخارى : فأخرجه عن عبيد الله بن موسى عن ابن عيينة بالإسناد وزاد آخره : وهذا الشهر يعنى شهر رمضان .

وأما مسلم : فأخرجه عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وعمرو الناقد ، عن سفيان وزاد زيادة البخارى وقال فى أول حديثه ؛ أنه سمع ابن عباس ، وسئل عن صيام يوم عاشوراء . فقال : ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وذكره .

وأما النسائى : فأخرجه عن قتيبة ، عن سفيان مثل مسلم .

التحرى : القصد تحريت تحرياً ، إذا طلبت ما هو أحرى بالاستعمال وأولى ، وهذا يفضل يوم عاشوراء ؛ لأنه قد يجرى صومه دون غيره من الأيام ، وقد ورد فى فضل عاشوراء وصومه أحاديث كثيرة . قال الشافعى لما أورد هذه الأحاديث المذكورة فى كتاب «اختلاف الحديث» : وليس من هذه الأحاديث شىء مختلف عندنا والله أعلم ، إلا شيئاً ذكره فى حديث عائشة وهو مما وصفت من الأحاديث التى يأتى منها المحدث ببعض دون بعض ، فحديث ابن أبى ذئب ، عن عائشة لو انفرد كان ظاهراً أن عاشوراء كان فرضاً ، فذكر هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن النبى صلى الله عليه وسلم صامه فى الجاهلية وصامه بالمدينة وأمر بصيامه ؛ فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء .

قال الشافعى : لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح إلا ترك إيجاب صومه ، إذا علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه ، وأبان ذلك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ترك استحباب صومه وهو أولى الأمرين عندنا به ؛ لأن حديث ابن عمر ومعاوية / عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يكتب صوم يوم عاشوراء على ١/٩٣ ب الناس ، ولعل عائشة إن كانت تذهب إلى أنه واجب ثم نسخ ، قالت لأنه يحتمل أن تكون رأت النبى صلى الله عليه وسلم لما صامه وأمر بصومه كان صومه فرضاً ، ثم نسخه وترك أمره

(١) البخارى فى الصوم (٢٠٠٦) ، ومسلم فى الصوم (١١٣٢/١٣١) ، والنسائى فى الصوم ٢٠٤/٤ .

من شاء أن يدع صومه . قال : ولا أحسبها ذهبت إلا إلى المذهب الأول وأن الأول موافق للقرآن وأن الله فرض الصوم فأبان أنه شهر رمضان ، ودل حديث ابن عمر ومعاوية عن النبي ﷺ على مثل معنى القرآن : بأن لا فرض فى الصوم إلا رمضان ، وكذلك قول ابن عباس : ما علمت رسول الله ﷺ صام يوماً يتحرى فضله على الأيام إلا هذا اليوم . يعنى يوم عاشوراء ؛ كأنه يذهب يتحرى فضله بالتطوع يصومه .

وجملة مذهب الشافى فى يوم عاشوراء اليوم أنه مستحب مسنون ، وقد اختلف فيه هل كان فرضاً أم لا ، فظاهر المذهب أنه لم يكن فرضاً ، وإنما كان مستحباً وهذا الذى ذكرناه من كلام الشافى يشهد لصحته .

وقال بعض الأصحاب : إنه كان واجباً ، وبه يقول أصحاب أبى حنيفة . والله أعلم .

وقد أخرج المزنى ، عن الشافى ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن أبى ذئب ، عن القاسم بن عباس ، عن عبد الله بن عمير ، عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « لئن سلمت إلى قابل لأصومن اليوم التاسع » .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والنسائى (١) .

وأخرج المزنى أيضاً ، عن الشافى ، عن سفيان ، عن عبيد الله بن أبى يزيد يقول : سمعت ابن عباس يقول : صوموا التاسع والعاشر ولا تشبهوا باليهود .

قال الشافى : من صام التاسع فله أجره على نيته . وقول ابن عباس : ولا تشبهوا / باليهود لأنه كره موافقة اليهود فى إفراده وأحب وصله بغيره . وأما حديث التاسع : فيحتمل أنه يريد صومه احتياطاً ، وربما نقص الهلال فيكون الغيم فيكملون العدة ثلاثين فيكون التاسع فى العدد هو العاشر فى الهلال ، وأحب أن لا يفوته ، ويحتمل ما قاله ابن عباس من مخالفة اليهود ، ويحتمل أن يكون التاسع هو العاشر والعامّة تصوم يوم العاشر وهو بالحق أولى .

وأمره التطوع ، ولو كان فرضاً ما اختلفوا فى وقته . ومعنى قول الشافى : أن يكون التاسع هو العاشر هو ما قدمناه من حمله على أوراد الإبل . والله أعلم .

(١) مسلم فى الصوم (١١٣٤/١٣٣) .

الفرع الثالث : فى صوم يوم عرفة والجمعة وغيرها

أخرج المزنى ، عن الشافعى رحمته الله ، عن داود بن شابور ^(١) وغيره ، عن أبى قزعة ^(٢) ، عن أبى الخليل ^(٣) عن أبى حرملة ^(٤) ، عن أبى قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « صيام يوم عرفة كفارة السنة والسنة التى تليها ، وصيام يوم عاشوراء يكفر سنة » .

هذا الحديث أخرجه الترمذى مرفقاً ^(٥) .

قال الشافعى : وأحب صوم يوم عرفة لغير الحاج ، فأما من حج فأحب أن يفطر ليقويه على الدعاء ، واحتج بحديث أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبى ﷺ بقدر لبن وهو واقف على بعير بعرفة فشرب ^(٦) .

وأخرج الشافعى فى رواية حرملة عنه عن سفيان ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، قال : أتيت ابن عباس بعرفة فوجدته يأكل رماتاً ، فقال لى : أدن فكل ، لعلك صائم ، إن رسول الله ﷺ لم يصم هذا اليوم .

قال الشافعى فى القديم : فلو كان رجل يعلم أن الصوم لا يضعفه فصام كان حسناً .

/ وأخرج المزنى ، عن الشافعى عن سفيان ، عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه ^(٧) ٩٤/ب عن محمد بن عباد بن جعفر قال : سألت خالد بن عبد الله وهو يطوف البيت أنهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة ، قال : نعم ، ورب هذا البيت .

وأخرجه أيضاً عن عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن عبد المجيد

(١) داود بن شابور ، أبو سليمان المكى ، ثقة . التهذيب ١٦٨/٣ .

(٢) سويد بن جبير بن بيان الباهلى ، أبو قزعة البصرى ، ثقة . التهذيب ٢٤٦/٤ .

(٣) صالح بن أبى مريم الضبيعى ، مولاهم ، أبو الخليل البصرى ، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائى وابن حبان ، وقال ابن عبد البر : لا يحتج به ، وهذا منه غريب . التهذيب ٣٦٨/٤ .

(٤) إياس بن حرملة بن إياس ، أبو حرملة الشيبانى ، مجهول . التهذيب ٦٢/١٢ .

(٥) الترمذى فى الصوم (٧٤٩) .

(٦) البخارى فى الصوم (١٩٨٨) .

(٧) عبد الحميد بن جبير بن شيبه بن عثمان بن أبى طلحة العبدرى الحجبى المكى ، ثقة . التهذيب

ابن جبير .

وهو حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم (١) .

وأخرج المزنى أيضاً ، عن الشافى ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن يحيى بن جعدة (٢) ، عن عبد الله بن عمرو بن القارى (٣) قال : سمعت أبا هريرة يقول : ما أنا نهيت عن صيام يوم الجمعة ، ولكن محمداً ﷺ ورب هذا البيت قاله .

وقد أخرج الشافى ، عن رجل ، عن شعبة ، عن أبى إسحاق ، عن عبد الله ابن مرة ، عن الحارث ، عن على أنه كره صوم الجمعة . وقد أورده الشافى على طريق الإلزام فى خلافهم علياً - كرم الله وجهه .

وأخرج المزنى ، عن الشافى ، عن مالك ، عن أبى النضر مولى عمرو بن عبيد الله ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان ، وما رأيته أكثر صياماً منه فى شعبان .

هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة باختلاف طرقهم (٤) . والمزنى ، عن الشافى ، عن سفيان ، عن أبى ليلى قال : سمعت أبا سلمة يقول : دخلت على عائشة فقلت : أى أمه أخبريني عن صيام رسول الله ﷺ ؟ فقالت : كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول : قد صام ، ويفطر حتى نقول : قد أفطر وما رأيته صام فى شهر قط أكثر من صيامه فى شعبان ، ما كان يصومه كله بل كان يصومه إلا قليلاً .

قال / الشافى : وإنما كرهته إن لم يتأسى جاهل فيظن أن ذلك واجب ، وإن فعل فحسن ، قال : وأكره أن يحمل الرجل على نفسه من الصوم فاعله ويحول بينه وبين الصلاة ، وليصم بقدر ما يقوى عليه .

(١) البخارى فى الصوم (١٩٨٤) ، ومسلم فى الصوم (١١٤٣/١٤٦) .

(٢) يحيى بن جعدة بن هبيرة بن أبى وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشى المخزومى ، ثقة . التهذيب ١١/١٧٠ .

(٣) عبد الله بن عمرو المخزومى العابدى ، وقيل : عبد الله بن عمرو بن عبد القارى ، مقبول . التهذيب ٢٩٩/٥ ، ٣٠٢ .

(٤) مالك فى الموطأ ص ٣٠٩ ، والبخارى فى الصوم (١٩٦٩) ، ومسلم فى الصوم (١١٥٦/١٧٥) ، وأبو داود فى الصوم (٢٤٣٤) ، والترمذى فى الصوم (٧٣٧) ، والنسائى فى الصوم ٤/٢٠٠ .

وأخرج الشافعى فى القديم ، عن مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال: « والذى نفسى بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . قال الله تعالى : إنما يذر طعامه وشرابه وشهوته من أجلي ، فالصيام لى وأنا أجزى به ، كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لى وأنا أجزى به » .

هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة (١). وأخرج الشافعى ، عن مالك ، عن عمه أبى سهيل بن مالك ، عن أبيه ، عن أبى هريرة قال: إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين .
هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة إلا أبى داود (٢) .

وأخرج المزنى ، عن الشافعى ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى (٣) .

وأخرج الشافعى فى القديم عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن عبيد بن عمير قال: سئل رسول الله ﷺ عن السائحين ؟ فقال: « هم الصائمون » هكذا أخرجه مرسلًا ، وقد أخرجه على بن المدينى عن سفيان أيضاً مرسلًا .

وأخرج المزنى ، عن الشافعى ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ ، أنه كان أجود الناس بالخير ، وكان / أجود ما يكون فى شهر رمضان ، وكان جبريل - عليه السلام - ٩٥/ب يلقاه كل ليلة فى رمضان فيعرض على النبى ﷺ القرآن ، فإذا لقيته كان أجود بالخير من الريح المرسله ورواه الربيع عن الشافعى بالإسناد مثله .

(١) مالك فى الموطأ ص ٣١٠ ، والبخارى فى الصوم (١٨٩٤) ، ومسلم فى الصيام (١٦٣/١١٥١) ، وأبو داود فى الصوم (٢٣٦٣) ، مختصراً ، والترمذى فى الصوم (٧٦٤) ، والنسائى فى الصوم ٤/١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) مالك فى الموطأ ص ٣١٠ ، ٣١١ ، والبخارى فى الصوم (١٨٩٩) ، ومسلم فى الصيام (١/١٠٧٩) ، والترمذى فى الصوم (٦٨٢) ، والنسائى فى الصوم ٤/١٢٦ . وقد جاء الحديث موقوفاً عند مالك كما هو عند الشافعى ، أما الباقر فقد وصلوه .

(٣) البخارى فى الصوم (١٩٠١) ، ومسلم فى صلاة المسافرين (١٧٥/٧٦٠) ، والترمذى فى الصوم (٦٨٣) ، والنسائى فى الصوم ٤/١٥٧ .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم (١) .

قال الشافى : فأحب للرجل الزيادة بالجود فى شهر رمضان اقتداء برسول الله ﷺ ولحاجة الناس فيه إلى مصالحهم ، ولتشاغل كثير منهم بالصوم والصلاة عن مكاسبهم .

وأخرج المزنى ، عن الشافى ، عن سعيد بن سلمة الكلبى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ قال : « افعلوا المعروف إلى من هو أهله وإلى من ليس من أهله ، فإن أصبتم أهله فقد أصبتم أهله ، وإن لم تصيبوا أهله فأنتم أهله » .
وقد روى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده على بن الحسين عن النبي ﷺ .

(١) البخارى فى الصوم (١٩٠٢) ، ومسلم فى الفضائل (٢٣٠٨ / ٥٠) .

الباب الثامن
في الاعتكاف و ليلة
القدر

obeikandi.com

الباب الثامن فى الاعتكاف وليلة القدر

أخبرنا الشافعى رحمته الله ، عن أيوب السخيتانى ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن عمر نذر أن يعتكف فى الجاهلية ، فسأل النبى ﷺ فأمره أن يعتكف فى الإسلام .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى (١) .

فأما البخارى : فأخرجه عن عبيد بن إسماعيل ، عن أبى أسامة ، عن عبيد الله ابن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن عمر نذر فى الجاهلية أن يعتكف فى المسجد الحرام ، فقال : أراه قال ليلة قال له رسول الله ﷺ : «أوف بندرك» .

وأما مسلم : فأخرجه عن محمد بن أبى بكر ، وابن المنثى ، وزهير ، عن يحيى القطان ، وعن الأشج ، عن أبى أسامة ، وعن محمد بن عمر ، وابن جبلة ، عن غندر ، عن شعبة ، كلهم عن عبيد الله ، عن نافع .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن حنبل ، عن يحيى ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وأما النسائى : فأخرجه عن إسحاق بن موسى ، عن سفيان ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وأما الترمذى : فأخرجه عن إسحاق بن منصور ، عن يحيى القطان ، عن عبيد الله ، عن نافع .

وهذا الحديث منهم من قال فيه : عن ابن عمر عن عمر ، ومنهم من قال فيه عن ابن عمر ؛ أن عمر .

النذر : مصدر نذرت أنذر نذراً . تقول : نذرت لله نذراً ، ونذرت على نفس لله نذراً .

(١) البخارى فى الاعتكاف (٢٠٤٣) ، ومسلم فى الأيمان (٢٧/١٦٥٦) ، وأبو داود فى الأيمان والنذور (٣٣٢٥) ، والترمذى فى النذور (١٥٣٩) ، والنسائى فى الأيمان والنذور ٢١/٧ .

والاعتكاف : الاحتباس على الشيء برا كان أو إثمًا وملازمته إياه ، وهو في الشرع عبارة عن المقام في المسجد على صفات مشروطة في الشرع ، تقول : عكفه : أى حبسه ووقفه ، يعكفه عكفًا ، واعتكف هو اعتكافًا ، وكذلك عكف على الشيء عكوفًا : إذا واطب عليه فهو عاكف .

والجاهلية : عبارة عن أيام العرب وزمانهم قبل الإسلام ، وما كانوا عليه من الجهل والضلال ، وحقيقة اللفظة : أنها منسوبة إلى جاهل بزيادة الهاء الدالة على تأنيث الجماعة أو تأنيث المدة والأزمنة التي كانت لهم قبل الإسلام ثم غلبت هذه الصفة المنسوبة حتى صارت كأنها اسم مرتجل لذات مخصوصة .

والوفاء ضد الغدر ، يقال : وفا بعهد ، وأوفى : لغتان . والمسجد الحرام : مسجد مكة وحرمة المحيط بالبيت .

وفى هذا الحديث من الفقه : أن النذر كان في الجاهلية قديمًا معروفًا . وفيه : أن الوفاء / بالنذر متعين . وأن النذر من الكافر ، وأنه إذا أسلم يلزمه الوفاء به . وفيه : جواز المبيت في المسجد . وفيه : أن الاعتكاف بالليل يصح .

لم يرد في المسند في الاعتكاف إلا هذا الحديث . وقد روى الشافعي - رحمه الله تعالى - أحاديث كثيرة .

فمنها : ما أخرجه المزني عنه ، عن مالك ، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كان رسول الله ﷺ يعكف العشر الأوسط من رمضان ، فاعتكف عامًا حتى إذا كان ليلة أحد وعشرين وهي الليلة التي كان يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال : « من كان اعتكف معي فليعتكف لعشر الأواخر » . وقال : « أرأيت هذه الليلة ثم أنسيتها » . وقال : « رأيتني أسجد في صبيحتها في طين وماء ، فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر » قال أبو سعيد : فأمرت السماء في تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوكف المسجد ، قال أبو سعيد : فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ انصرف علينا على جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبيحة إحدى وعشرين .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الترمذى (١).

قال الشافعى فى القديم : وتطلب ليلة القدر فى العشر الآخر من شهر رمضان ، وكأنى رأيت - والله أعلم - أقوى الأحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ، وقد جاء فى ليلة سبع وعشرين وليلة أربع وعشرين وليلة تسع وعشرين ثم ذكر حديث ابن أنيس .

قال : أخبرنا مالك ، عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عبد الله / بن ٩٧/أ أنيس قال : يا رسول الله ، إنى شاسع الدار فمن لى بليلة أنزلها ، فقال النبى ﷺ : « أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان » .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود (٢) .

وأخرج المزنى ، عن الشافعى ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « تحروا ليلة القدر فى العشر الأواخر » (٣) .

وفى رواية أخرى عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ أروا ليلة القدر فى المنام فى السبع الآخر ، فقال رسول الله ﷺ : « إنى أرى رؤياكم قد تواطأت فى السبع الأواخر ، فمن كان منكم متحريراً فليتحررها فى السبع الأواخر » . وفى أخرى ، عن سفیان ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ؛ أن رجلاً رأى ليلة القدر فقال : رأيت أنها ليلة كذا فقال النبى ﷺ : « أرى رؤياكم قد تواطأت فالتمسوها فى العشر الأواخر فى الوتر منها ، أو فى السبع البواقى » شك سفیان .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود (٤) .

وأخرج المزنى ، عن الشافعى ، عن مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك أنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فى رمضان فقال : « إنى رأيت هذه الليلة فتلاحا رجلان فرفعت ، فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة » (٥) .

(١) مالك فى الموطأ ص ٣١٩ ، والبخارى فى فضل ليلة القدر (٢٠١٨) ، ومسلم فى الصيام (٢١٦/١١٦٧) ، والنسائى فى السهو ٣/٧٩ ، ٨٠ .

(٢) مسلم فى الصيام (٢١٨/١١٦٨) .

(٣) مالك فى الموطأ ص ٣٢٠ ، ومسلم فى الصيام (٢٠٦/١١٦٥) كلاهما بلفظ : « السبع الأواخر » .

(٤) البخارى فى فضل ليلة القدر (٢٠١٥) ، ومسلم فى الصيام (٢٠٥/١١٦٥) .

(٥) صحيح : أخرجه مالك فى الموطأ ص ٣٢٠ .

وأخرج المزنى عن الشافى ، عن عبد الوهاب ، عن حميد ، عن أنس ، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ خرج إليهم وهو يريد أن يخبرهم بليلة القدر ، فتلاحى رجلان فقال: « إني خرجت وأنا أريد أن أخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان ، ولعل ذلك يكون خيراً لكم ، فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة » .

ب/٩٧ هذا حديث صحيح / أخرجه البخارى (١) .

وأخرج المزنى ، عن الشافى ، عن سفيان ، عن عاصم ، وعبد ، عن زر بن حبيش قال : قلت لأبى بن كعب : إن أخاك ابن مسعود قال : من يقيم الحول يصب ليلة القدر فقال : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، لقد علم أنها فى رمضان ، وأنها ليلة سبع وعشرين ولكن أراد أن لا يتكلموا ، ثم حلف ، أى لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين من رمضان ، قلنا : يا أبا المنذر ، بأى شىء يعلم ذلك قال : بالآية التى أخبر رسول الله ﷺ : « إن الشمس تطلع صبيحة ذلك اليوم لا شعاع لها » .

حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى (٢) .

وأخرج المزنى ، عن الشافى ، عن سفيان ، عن الزهري عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود (٣) .

وأخرج المزنى عن الشافى عن عائشة زوج النبى ﷺ أنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يبنى إلى رأسه فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان .

وفى رواية أخرى عن مالك ، وسفيان ، عن هشام ، عن أبىه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ معتكفاً فى المسجد فأخرج إلى رأسه فغسلته وأنا حائض .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما (٤) .

وقد أخرج المزنى عن الشافى ، عن الدراوردى عن يزيد بن عبد الله بن الهاد ،

(١) البخارى فى فضل ليلة القدر (٢٠٢٣) .

(٢) مسلم فى الصيام (٧٦٢/٢٢٠) ، والترمذى فى الصوم (٧٩٣) .

(٣) البخارى فى فضل ليلة القدر (٢٠١٤) ، ومسلم فى صلاة المسافرين (١٧٥/٧٦٠) .

(٤) البخارى فى الاعتكاف (٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩) ، ومسلم فى الحيض (٦/٢٩٧ ، ٧) ، والترمذى فى الصوم

عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري ؛ أنه قال :
 كان رسول الله ﷺ يجاور في رمضان في العشر التي في وسط الشهر ، فإذا كان حين
 يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين يرجع إلى مسكنه ، ويرجع من
 كان/ يجاور معه ثم قام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ، فخطب
 ١/٩٨ الناس وأمرهم بما شاء الله ثم قال : « إني كنت أجاور هذه العشر ، ثم قد بدا لي أن
 أجاور هذه العشر الأواخر ، فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه . وقد رأيت
 هذه الليلة ثم أنسيتها فابتغوها في العشر الآخر وابتغوها في كل وتر ، وقد رأيتني في
 صبيحتها أسجد في طين وماء » (١) وذكر قول أبي سعيد الذي ذكرناه في الحديث
 الأول الذي هذا رواية من جملة رواياته .

وقد أخرج الشافعي في القديم ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن
 عائشة ؛ أنها كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي ولا تقف (٢) .

وقد رواه غيره عن عمرة عن عائشة . وروى أيضاً عن عمرة وعروة عن عائشة .

وأخرج أيضاً في القديم ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة أن
 رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف ، فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه
 رأى أختيه : خباء عائشة ، وخباء حفصة ، وخباء زينب بنت جحش ، فلما رآهن
 سأل عنهن ، فقيل له : هذا خباء عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله ﷺ : « ألبر
 تقولون بهن » وانصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشراً من شوال .

قال الشافعي : فبهذا كرهت اعتكاف المرأة إلا في مسجد بيتها ، وذلك أنها إذا
 صارت إلى ملازمة المسجد المأهول ليلاً ونهاراً أكثر من يراها ومن يراه هذا حديث
 / صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود نحوه (٣) . والله أعلم .

ب/٨٩

(١) سبق تخريجه .

(٢) مالك في الموطأ ص ٢١٣ .

(٣) مالك في الموطأ ص ٣١٦ ، والبخاري في الاعتكاف (٢٠٣٤) ، ومسلم في الاعتكاف (٦/١١٧٣) ،

وأبو داود في الصوم (٢٤٦٤) .